النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵎⴰⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵙⵙⵓⵔⵉⵜ

• العدد: 525

من 12 إلى 18 أكتوبر 2023

الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس • المدير المسؤول : جمال براجع • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

أية سيادة وأية تنمية في ظل تسليع وخوصصة الخدمات العمومية الأساسية؟

كلمة العدد

فلسطين حضن المقاومة، تنتصر...

نشأت المقاومة الفلسطينية ليشتد عودها بالموازاة مع اشتداد قسوة الصهاينة المتعاقبين على تحمل مسؤولية ومحاولات ردعها. لكنها شهدت فترات مد وجزر،بل حتى مراحل فتور وخفوت وتراجع لنشاطها بعد عملية بناء جدار العزل العنصري.

اليوم وهي تنبعث وتنطلق بأشكال نوعية وغير مسبوقة،وبدأت فعلا تحقق بعضا من أهدافها المرحلية والاستراتيجية.بعد أن تمكنت من توحيد صفوف فصائل المقاومة ولملمة أشلاء انقسامها. خاصة في عام 2021حيث لم تسجل عملياتها سوى قيل أربعة صهاينة،ليرتفع هذا العدد الى 31 قتيل خلال العام الموالي أي سنة 2022.فالمقاومة ثقافة،بناء وتكوين متطور الأشكال والآليات مع تطور السياقات الدولية وتطور البنيات العسكرية والاستخباراتية...

وفرت المقاومة الفلسطينية بعضا من شروط صمودها باعتماد التكامل فيما بينها وتنسيق عمل ممتد في الزمن وفي جغرافيا المدن والقرى الفلسطينية بشكل دائم،شبه عسكري وعلني أحيانا ومدني أحيانا أخرى باعتماد عمليات الطعن بالسلاح الأبيض تارة والخطف والأسر تارة أخرى كأنها عمليات الرد المنظم على كل شكل من أشكال الهجوم الصهيوني على الأراضي والمدنيين وفق سلم تصاعدي لهذه العمليات.ومن الشروط الأساسية التي اعتمدتها المقاومة لضمان استمراريتها كما هو الشأن بالنسبة لكل شعب مغتصب في أرضه وحقوقه أنها كانت تشتغل بالأساس على:

- نشر ثقافة المقاومةوتدعيمها كعقيدة تربوية في أوساط الشباب الذين تزايدت أعداد طلبات التحاقهم بصفوف المقاومة،مع العمل الدائم على تنمية الوعي والروح الوطنية.
- التنظيموالتدريب العسكري والشبه عسكري والحصول على الأسلحة بمختلف الوسائل الممكنة.
- توسيع دائرة الاشتباك مع الاحتلال والتنسيق بين المقاومين في مختلف المناطق بين المخيمات والمدن والقرى وكل التجمعات الآهلة بالسكان وحمايتها.

لقد شهدت فلسطين المحتلة تصاعدا في سلسلة الاعتداءات المختلفة للصهاينة توافقها سلسلة من العمليات الفدائية ومن نفس النوع حيث مثلا في الضفة الغربية،بلغت أعمال المقاومة خلال النصف الأول من سنة2023وفق ما نشره مركز "معطى" للمعلومات الفلسطينية أنه تم تنفيذ عدد من العمليات في مناطق الضفة بمجموع 6704عملية (منها 841عملية اطلاق النار،19عملية فردية طعنا بالسكاكين،11عملية دهس،عمليتين اثنين لاطلاق الصواريخ،09عمليات اسقاط طائرات الاستطلاع) وتتصاعد عمليات المقاومة بما يتناسب والتصعيد في تنفيذ المشروع الصهيوني بقيادة المتطرفين العنصرين أمثال بنغفير،سموريتش... باستهداف المقدسات والرموز الدينية وقمع الأسرى وسياسات الاستيطان والتهجير والسطو المستمر على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية.

لقد توافرت اليوم بعد عمل جهيد واعداد شاق شروط اطلاق ملاحم بطولية للمقاومة المسلحة بالتقدم خطوات هامة نحو تجاوز الانقسام وتلبية شعار "الشعب يريد انهاء الانقسام" والبحث في سبل تكامل عمل الفصائل الفلسينة المقاومة للاحتلال والرافضة للتفاوض على الفتاة بتحديد خرائط دقيقة للوحدة الميدانية وتنفيذ عمليات متزامنة برا وبحرا وجوا باعتماد تقنيات جديدة واستراتيجية اعلامية ناجعة أرهبت الصهاينة واعادت الثقة للفلسطينيين باسقاط أوهام التفوق الصهيوني عسكريا واستخباراتيا واسقاط ثقافة الاستسلام للأمر الواقع خاصة مع تمدد دائرة الخيانات والتطبيع المفروض على شعوب المنطقة من طرف الأنظمة الرجعية والاستبدادية.

تبدو السياقات الدولية من حروب وتقاطبات سياسية واقتصادية المتسارعة بين البلدان الامبريالية، مناسبة للمقاومة المسلحة في اعادة ترتيب القضية الفلسطينية في سلم اهتمامات المنتظم الدولي والبحث في سبل ايجاد الحل لتسوية الاستعمار بالاعتراف المباشر والصريح بحق الشعب الفلسيطيني في المقاومة المشروعة للاحتلال الصهيوني،ثم تمكينه من بناء الدولة الوطنية العلمانية يتعايش فيه كل الفلسطينيين بمختلف دياناتهم وينعمون بالسلام في دولة عاصمتها القدس،عودة اللاجئين،تحرير الأسرى وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بشكل مستقل.هو الحل الذي أصبح في حكم المؤكد أنه السبيل لارجاع الأمور الى نصابها.وهذا ممكن جدا مع تعميق تضامن مختلف الشعوب المحبة للسلام في مختلف بقاع العالم على أسس انسانية عميقة تناهض ما تنتجه الرأسمالية من حروب وعنصرية ونزاعات اقليمية بدل نشر قيم السلم والتعايش وتضامن الشعوب.

ضيف العدد: الحو قيبوش

إننا ندق ناقوس الخطر في وقت وظرفية لا يحتمل فيها الخطأ أو المقامرة بالأمن المائي لبلادنا بالتحرير الكلي للتوزيع وخضوعه للسوق الحر الذي يعتبر الخدمات العمومية كسلعة والمواطن كزبون والمستخدم كوسيلة عمل...

لماذا مناهضة قمة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي؟ 4

النظام الأساسي الجديد لنساء و رجال التعليم، آخر حلقة في مسلسل تخريب المدرسة العمومية 6

الجبهات العربية المقاومة للتطبيع تحيي المقاومة الفلسطينية وتدعو الشعوب العربية لإسنادها 11

الثقافة الحقيقية انخراط ممارِس 14

www. annahjaddimocrati. org annahjad@gmail. com السحب: Anté Prima

عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير -عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط - الهاتف: 0668671174 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

حزب النهج الديمقراطي العمالي يعبر عن اعتزازه بالملحمة البطولية للمقاومة الفلسطينية

عبر حزب النهج الديمقراطي العمالي عن اعتزازه بالملحمة البطولية التي اسقطت اسطورة التفوق المخابراتي والعسكري للكيان الصهيوني داعيا إلى تصعيد النضال ضد التطبيع مع هذا الكيان العنصري والاستئصالي والاجرامي. وجاء في بيان صادر عن المكتب السياسي للحزب يوم 7 أكتوبر 2023 ما يلي:

شنت المقاومة الفلسطينية، تحت إسم "طوفان الأقصى"، عمليات عسكرية نوعية، برا وجوا وبحرا، ضد الكيان الصهيوني، وخاصة الجنود الصهاينة والمستوطنات في غلاف غزة أدت إلى مقتل واعتقال العشرات من الجنود والمستوطنين والمستوطنات. مما فرض على الكيان الصهيوني إعلان حالة الحرب التي لم يلجأ إليها منذ حرب أكتوبر 1973.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي:

- يعبر عن اعتزازه بهذه الملحمة البطولية التي اسقطت اسطورة التفوق المخابراتي والعسكري للكيان الصهيوني وأكدت الأهمية القصوى للكفاح المسلح كأنجع وسيلة لفرض الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتحرير أرضه المغتصبة من النهر إلى البحر.

- يؤكد أن هذه الملحمة تعبر عن انهيار رهانات الأنظمة المطبعة على الكيان الصهيوني لضمان أمن واستقرار أنظمتهم.

- يدعو كل القوى السياسية والنقابية والاجتماعية والحقوقية الديمقراطية والحية في المغرب إلى تقديم كل الدعم للشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة وتصعيد النضال ضد التطبيع مع هذا الكيان العنصري والاستئصالي والاجرامي.

- يناشد القوى الديمقراطية والضمائر الحية في العالم إلى مساندة كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تقرير مصيره وفضح جرائم الكيان الصهيوني والنضال من أجل عزله دوليا ومحاكمة كل مجرمي الحرب الصهاينة.

- يثمن مبادرة الجمعية المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع لتنظيم وقفة يومه 7 أكتوبر أمام البرلمان بالرباط والدعوة إلى تنظيم تظاهرات بجميع المدن المغربية يوم الأحد 8 أكتوبر في لإطار يوم وطني لنصرة "طوفان الأقصى" ومناهضة التطبيع.

المكتب السياسي، في 7 أكتوبر

بيان مشترك للاحزاب والمنظمات العربية:
تحيي وتتبنى وتفخر بالملحمة البطولية

إن الأحزاب والمنظمات الممضية ادناه

تحيي وتتبنى وتفخر بالملحمة البطولية التي تخوضها المقاومة الفلسطينية في اطار عملية "طوفان الاقصى" التي قلبت رأسا على عقب معادلة الصراع مع العدو بالتحول من حالة الدفاع الى الهجوم. تنحني اجلالا امام وحدة الصف المقاوم ووحدة الشعب الفلسطيني في كل أماكن التواجد إيمانا بكون المقاومة بكل أشكالها وعلى راسها الكفاح المسلح هي اقصر الطرق لتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني العنصري. تدين الدعم اللامشروط للكيان الغاصب الذي تقدمه الامبريالية وعلى رأسها الامبريالية الأمريكية، كما لدين صمت وتواطؤ الانظمة العربية العميلة والمناقضة بالكامل لتطلعات الشعوب التي لا خيار أمامها الا السير على خطى المقاومة الفلسطينية بالنضال من اجل تحرير الأوطان بكنس الانظمة التابعة والمستبدة والفاسدة.

وفي الوقت الذي تحصد فيه آلة الدمار الصهيوني الأبرياء في غزة والضفة والقدس يستضيف النظام المغربي اجتماع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بحضور الكيان الصهيوني في تحدي سافر لارادة الشعب المغربي والفلسطيني ومجمل شعوب المنطقة. اننا إذ ندين اجتماع اللصوص الذين يحكمون العالم وينشرون فيه الفقر والتهميش والتبعية فإننا نحيي نضال الحرائر والاحرار في المغرب الشقيق . تدعو الجماهير الشعبية على طول المنطقة العربية والمغاربية للخروج الى الشوارع والميادين وإبداع كل أشكال الإسناد لفلسطين ولرفض اجتماع العار الذي ينعقد في مراكش، وتدعو كل قوى الحرية في العالم التفعيل كل أشكال المقاطعة والفضح لجرائم الكيان الصهيوني والتنديد بمواقف الحكومات المساندة للعدوان و اعتبار الصهيونية نظرية وممارسة عنصرية فاشية.

المجد للمقاومة والنصر لفلسطين.
تسقط أنظمة العمالة والتطبيع.
غزة تقاوم
القدس تنتصر

الاحزاب والمنظمات الممضية:

1 – حزب العمال – تونس
2 – حزب النهج الديمقراطي العمالي المغرب
3 – الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
4 – الحزب الشيوعي اللبناني
5 – حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)
6 – حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني
7 – الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
8 – حركة نستطيع موريتانيا
9 – وتجمع الصحراوين المدافعين عن حقوق الإنسان بالصحراء الغربية (codesa)
10 – الحزب الشيوعي السوداني
11 – حزب الشعب الفلسطيني
12 – حزب القطب-تونس
13 – حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد-تونس
14 – حزب التحالف الشعبي الاشتراكي-مصر
15 – الحركة التقدمية الكويتية
16 – الحزب الشيوعي الأردني

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع
تشيد بالنجاح الكبير لليوم الوطني التضامني مع المقاومة الفلسطينية

استجابة لنداء الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، وللضمير الشعبي والإنساني تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته، خرج الشعب المغربي الأبي نصرة للشعب الفلسطيني، وتثمينا لمعركة طوفان الأقصى التي فاجأت الكيان الصهيوني وأسقطت مقولة الجيش "الإسرائيلي" الذي لا يقهر، وأعادت القضية الفلسطينية لمسارها الكفاحي التحرري.

فتحية للمواطنين المغاربة رجالا ونساء، شيوخا وشبابا وأطفالا، الذين شاركوا في وقفات وتظاهرات حاشدة في مختلف المناطق والجهات، مؤكدين الموقف الأصيل والحقيقي للشعب المغربي، مرددين شعارات داعمة للقضية الفلسطينية ومناهضة للتطبيع المخزني وموزعين للحلوى فرحا بهذا النصر الذي كتبته المقاومة الفلسطينية.

ولقد أبقت السكرتارية الوطنية للجبهة اجتماعها ليوم السبت مفتوحا يتابع التطورات والمجازر المقترفة في حق المدنيين ويتداول بشأنها مع مكونات المجتمع لاتخاذ الأشكال المناسبة لمساندة طوفان الأقصى، والتي ستطلع الجبهة عليها الرأي العام في حينه.

تصوير عبد الرحيم عليطونة

وقد ساهمت في هذا اليوم الوطني العاشر ، 38 مدينة وهي:

الرباط – وجدة – الدار البيضاء – بنسليمان – العرائش – طنجة – مراكش – تازة – تاوريرت – المحمدية – أكادير – ابي الجعد – القصر الكبير – سيدي بنور – الجديدة – تطوان– المضيق – الفقيه بنصالح– مكناس – كرسيف – سطات – برشيد – اسفي – تارودانت – القنيطرة– زايو – بركان – فاس – بني ملال – بنجرير – الناظور – أبي الجعد – قلعة السراغنة – بيوكرى – ازرو – الخميسات – اشتوكة ايت باها.

وتهيب السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع بالجميع للمزيد من اليقظة والتعبئة لمواجهة العربدة الصهيونية الانتقامية التي تخلف دمارا وعددا من الضحايا المدنيين بقطاع غزة من جراء قصف الطائرات.

السكرتارية الوطنية.الرباط في 09 أكتوبر 2023.

لا بديل عن المقاومة الشعبية

عاملات وعمال شركة "سيوز SEWZ" بالصخيرات يحتجون علي طرد مكتبهم النقابي

نظم عاملات وعمال من الشركة متعددة الاستيطان (يابانية انجليزية) " SEWZ MAROC " بمدينة الصخيرات وقفتين احتجاجيتين انذاريتن يومي الجمعة 6 والثلاثاء 10 أكتوبر للاحتجاج على الطرد التعسفي لعشرة من عضوات وأعضاء المكتب النقابي مباشرة بعد الإعلان عن تأسيسهم لمكتب نقابي تابع للمركزية النقابية الاتحاد المغربي للشغل، وعلى ما يتعرض له العاملون بالشركة من استغلال مكثف وضرب للحقوق والحريات النقابية باستهداف أعضاء المكتب النقابي وتهديد والتضييق علي غيرهم من المنخرطات والمخرطين وغيرهم... وهدر للكرامة حيث أن العديد من العاملات لم يتم تسجيلهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومنهم من اشتغل بالشركة لمدة تجاوزت 4 سنوات اضافة لتمديد العمل لساعات اضافية لا يتم التصريح بها حسب افادات العاملات والعمل...

وكان المحتجون مآزرون من طرف أعضاء من الاتحاد الجهوي لنقابة (إ م ش) وممثلي هيئات حقوقية وسياسية ونقابية

وقد قرر العاملات والعمال المحتجون تنفيد برنامج نضالي تصعيدي بمافيه أعتصام مفتوح أمام مقر الشركة للمطالبة بتحقيق مطالبهم المشروعة في عودة المطرودين والمطرودات تعسفيا واحترام حقوقهم المشروعة.

للاشارة فإن الشركة المتخصصة في إنتاج أجزاء السيارات لها معمل بالصخيرات يشغل زهاء 3000 من العمال والعاملات وعدة معامل أخري بكل من عين العودة والمناطق الصناعية بكل من القنيطرة وبالشمال تشغل الآلاف من العمال والعاملات في ظروف قاسية محرومون من حقوقهم الأساسية ومنها الحق في التنظيم النقابي حيث سبق أن تم طرد أعضاء مكتب نقابي خلال السنوات الماضية مباشرة بعد تأسيسه بمعمل عين العودة والذي يضم أكثر من 5000 عاملة وعامل حينها أمام أعين السلطات المعنية والتي لم تحرك ساكنا.

أطر التوجيه والتخطيط التربوي يعبرون عن رفضهن للنظام الأساسي للوزير بن موسى

عبرت اللجنة الوطنية لأطر التوجيه والتخطيط التربوي FNE التوجه الديمقراطي عن تثمنها للنجاح التاريخي لاحتجاجات 5 أكتوبر 2023 الوحدوية للتنسيق الوطني بالتعليم وعن إدانتها المقاربة القمعية لاحتجاجات الشغيلة التعليمية؛ مجددة رفضها للنظام الأساسي لموظفي التربية الوطنية المصادق علية يوم 27 شتنبر 2023 وداعية إلى إسقاطه؛ و إلى مقاطعة ما سمي باللقاءات التواصلية للوزارة بالمديريات الإقليمية لشرح مضامين النظام الاساسي؛ منوهة بالبرنامج الاحتجاجي لتنسيقية متدربي ومتدربات مركز التوجيه والتخطيط التربوي وجاد في بيان صاذر للجنة الوطنية لأطر التوجيه والتخطيط التربوي في إطار الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي ما يلي:

في سياق سياسة الهروب الى الأمام التي تنهجها وزارة التربية لفرض النظام الأساسي الممنوح والمصادق عليه من طرف المجلس الحكومي يوم 27 شتنبر 2023، والذي خلف استياء عارما في صفوف الشغيلة التعلمية وعلى رأسها أطر التوجيه والتخطيط التربوي، تمعن الوزارة الوصية في ممارسة التدليس والالتفاف على مطالب الفئة العادلة والمشروعة عبر برمجة لقاءات تواصلية في المديريات الإقليمية للترويج زورا وبهتانا لمضامين نظام أساسي تراجعي خاضع لتوجيهات البنك الدولي وفاقد للشرعية.

إننا في اللجنة الوطنية لأطر التوجيه والتخطيط التربوي FNE نرفض الاستهداف الواضح وغير المبرر من طرف مسؤولي الوزارة لمستشاري التوجيه والتخطيط التربوي وتصفية جميع مكتسبات فئة تواصل نضالها من أجل حقوقها منذ 2005، وإيمانا منا بضرورة التصدي للتنزيل القسري لنظام الاذعان والحكرة والتمييز، فإننا:

-1 نجدد رفضنا القاطع للنظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية المصادق علية يوم 27 شتنبر 2023 وندعو إلى إسقاطه؛

-2 نستنكر ونستغرب استهداف مسؤولي الوزارة لأطر التوجيه والتخطيط التربوي ونحملهم مسؤولية الاجهاز على ما تبقى من المكتسبات وقهقرة واقبار الإطار؛

-3 نرفض تفتيت هيأة التوجيه والتخطيط التربوي ونطالب بإدراج أطر التوجيه والتخطيط ضمن هيأة مستقلة هيأة التوجيه والتخطيط التربوي أو هيأة التأطير والمراقبة والتقييم؛

-4 نرفض تقزيم المهام ونطالب بمراجعتها بما يشمل المهام التأطيرية والتقييمية والإشرافية؛

-5 نجدد مطالبتنا بالتعاطي الجدي والمسؤول مع ملفنا العادل والمشروع وعلى رأسه توحيد الإطار (مستشارين ومفتشين) في إطار واحد: مفتش في التوجيه التربوي أو مفتش في التخطيط التربوي باعتباره المدخل الأساس والموضوعي لحل المشاكل التي تتخبط فيها الهيأة، ووضع حد للثنائية المفتعلة مستشار / مفتش، وذلك عبر:

-1 إرجاع حق تغيير الإطار لجميع أفواج ما بعد 2004 (المادة 107 مكرر) ممارسين ومتدربين وذلك بعد ولوج د1 وأقدمية في الإطار عن طريق ثلاث دفعات كحد اقصى ابتداء من 01/01/2024؛

-2 مراجعة اتفاق 18 يناير 2022 بما يسمح بترقية جميع مستشاري التوجيه والتخطيط (الزنزانة 10) الى د 1 قبل 1/1/2024؛

-3 إعادة النظر في التعويضات التكميلية الهزيلة ومماثلتها مع الفئات التعليمية ذات نفس المسار المهني والتكويني وبأثر رجعي منذ فاتح يناير 2022؛

-4 إنصاف متدربي ومتدربات فوج 2024 بتخرجهم بالدرجة الممتازة والحفاظ على أقدميتهم في الدرجة وبإطار مفتش.

-5 تغيير المرسوم المنظم لمركز التوجيه والتخطيط التربوي يتم فيه حذف مسلك مستشاري التوجيه والتخطيط التربوي من مركز التوجيه والتخطيط التربوي، والاحتفاظ فقط بمسلك مفتشي التوجيه والتخطيط التربوي بنفس مدخلات مركز مفتشي التعليم ومخرجاته.

وأمام محاولات الوزارة الوصية لفرض نظام يكرس الهشاشة والاذعان ومحاولات إقبار الإطار ودفاعا عن الملف المطلبي في شموليته والوضعية الاعتبارية داخل منظومة التربية والتكوين، ندعو أطر التوجيه والتخطيط التربوي إلى مقاطعة ما سمي باللقاءات التواصلية للوزارة بالمديريات الإقليمية لشرح مضامين النظام الأساسي الجديد والاستعداد لخوض كافة الأشكال النضالية التي سيعلن عنها لاحقا تماشيا مع قرارات التنسيق الوطني لقطاع التعليم.

اللجنة الوطنية لأطر التوجيه والتخطيط التربوي

التصريح الصحفي الخاص بالندوة الصحفية لـ "الدينامية الديمقراطية المغربية لمناهضة قمة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومشاركة الكيان الصهيوني بمراكش"

السيدات والسادة ممثلات وممثلو المنابر الصحافية ووسائل الإعلام...؛

الأصدقاء والصديقات ممثلو الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية؛ و...؛

لا يفوتنا في البداية باسم السكرتارية الوطنية لـ "الدينامية الديمقراطية المغربية لمناهضة قمة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومشاركة الكيان الصهيوني بمراكش" أن نجدد التعازي والتضامن اللامشروط مع ضحايا الزلزال الذي ضرب بلادنا المغرب ليل الجمعة 8 شتنبر 2023 في أقاليم الحوز وشيشاوة ومراكش وتارودانت وورزازات وأزيلال.. وقد وضح ما حدث تلك الليلة، وما تلاها إلى اليوم، من جديد وأكثر أوضاع الساكنة بالمنطقة ومدى التهميش والتفقير والعزلة التي يعيشونها بسبب السياسات المتبعة في مختلف المجالات ببلادنا وبسبب لامبالاة المسؤولين ببلادنا اتجاه الفقراء والكادحين في تلك المناطق.

السيدات والسادة

يسعد السكرتارية الوطنية لـ "الدينامية الديمقراطية المغربية لمناهضة قمة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومشاركة الكيان الصهيوني بمراكش" التي تشكلت بمبادرة من "الجبهة الاجتماعية المغربية"، والتي تضم عددا من التنظيمات السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية، في إطار القمة المضادة للاجتماعات السنوية للبنك العاملي وصندوق النقد الدولي، أن ترحب بكن/م في هذه الندوة الصحفية، المخصصة لتقديم السياق العام الذي تنعقد فيه اجتماعات هذه المؤسسات المالية الدولية بمراكش من 9 إلى 15 أكتوبر 2023، بحضور مجموعة من وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية وممثلي الشركات الكبرى بالعالم، وبمشاركة الكيان الصهيوني، وذلك تحت شعار: "النضال ضد الاستبداد وضد الإمبريالية معركة واحدة".

إن القمة المضادة للاجتماعات السنوية للبنك العاملي وصندوق النقد الدولي، هي مناسبة استثنائية لنرفع صوتنا عاليا لرفض السياسات الاستعمارية لهذه المؤسسات المالية الدولية الإمبريالية، كما أنها مناسبة لإطلاق دينامية حقيقية ضد الديون التي تُشكل جوهر سياسة تلك المؤسستين الماليتين، وهي كذلك مناسبة لمناهضة كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني الاستعماري العنصري واستنكار حضور ممثليه في بلدنا وفي قمة مراكش، وكذلك تحميل المسؤولية، لما آلت إليه أوضاع بلدنا، أولا للمسؤولين على مستوى الدولة والحكومات المتعاقبة، والتعبير عن رفض تبعية بلدنا لهاتين المؤسستين الاستعماريتين التي أفقدته سيادته بخضوعه التام لإملاءاتها وتوصياتها التخريبية وتنفيذه للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي لا تنتج سوى الدمار الاجتماعي وتُعمق الفقر والبؤس والهشاشة والجوع والفوارق الطبقية والمجالية وتتسبب في تفاقم البطالة وانهيار القدرة الشرائية لفئات شعبية واسعة كما تفاقم اللا مساواة الجنسية وتغذي العديد من الأزمات والاضطرابات والاحتجاجات والحروب...

السيدات والسادة،

إن اختيار المغرب لاحتضان اجتماعات هاتين المؤسستين الإمبرياليتين بعد أن تم عقدها لمرة واحدة سنة 1973 بإفريقيا (في نيروبي بكينيا)، وبقرار ومباركة من مؤسسات "بريتون وودز" يؤكد ارتباط الدولة المغربية بهذه المؤسسات المالية الامبريالية التي تهيمن على السياسة المالية والاقتصادية للمغرب، كما يعبر عن المكانة التي يحظى بها المغرب من لدن هذه المؤسسات لإعطاء صورة عنه بكونه يتمتع باقتصاد قوي وإظهاره ضمن النماذج الناجحة من الدول النامية لإغراقها بالسياسة النيوليبرالية في وقت يتذيل قائمة الدول من حيث الفقر والتخلف في التعليم والصحة وتوزيع الثروة على مستوى الدخل الفردي وفق تصنيفات مؤسسات دولية أخرى، هذا دون الحديث عن تصدر المغرب للدول على مستوى الفساد والرشوة...

وترتكز السياسة النيوليبرالية لهاته المؤسسات المالية الامبريالية على:

- تطبيق البرامج التقويمية الهيكلية المرتكزة على الخوصصة والتقشف وضرب الخدمات الاجتماعية العمومية، وكنموذج برنامج التقويم الهيكلي السيء الذكر سنة 1983والتقليص من الكتلة الأجرية العمومية ومن تكوين الأطر التعليمية والصحية وباقي قطاعات الوظيفة العمومية..، وتفكيك المرفق العام وتسليع الخدمات والخوصصة وتحرير الأسواق ومواصلة نهب الثروات...؛

- تخريب وتفكيك القطاعات العمومية الأساسية، الوظيفة العمومية والتعليم والصحة والشغل والسكن وغيرها؛

- تحريضها للحكومات المتعاقبة على المضي في ضرب مكتسبات الشغيلة والشعب المغربي عموما؛

- تقليص الميزانيات الاجتماعية الموجهة للتعليم والصحة والحماية الاجتماعية، وتقليص مناصب الشغل في القطاعات العمومية؛

- تعميم الخوصصة على مختلف المجالات والقطاعات، وتحرير المالية العمومية، وفتح الباب أمام الرأسمال الخاص للاستثمار في المؤسسات والخدمات؛

- تعميم الهشاشة على مختلف قطاعات الإنتاج، وتكريس العمل بالعقدة (أصبح أكثر من ثلث العاملين بقطاع التعليم في خانة المتعاقدين 140000 من بين حوالي 320000)؛

- تحكم الشركات العابرة للقارات في مختلف الموارد المائية والغابوية والباطنية والبحرية؛

- الإجهاز على نظام المقاصة وإطلاق يد الاحتكاريين والمضاربين لمضاعفة الأرباح وأسعار المواد والخدمات الأساسية؛

- إغراق بلادنا في دوامة المديونية واستعمالها كذريعة لفرض المزيد من التبعية وتطبيق نفس السياسات التخريبية، حيث تفيد الأرقام الصادرة عن الجهات الرسمية المغربية بأنه إلى نهاية سنة 2022 بلغت المديونية العمومية 1146 مليار درهم = 952 مليار درهم مديونية الخزينة (أي 72 في المائة من الناتج الداخلي الخام) + 194 مليار درهم مديونية المؤسسات العمومية؛

- إلزام بلادنا بإبرام اتفاقيات مجحفة للتبادل الحر؛

- تكريس الفوارق الطبقية والمجالية؛

- إفراغ بعض مؤسسات الأمم المتحدة من مهامها وأدوارها، مع التحكم فيها بشكل مباشر وغير مباشر، وإدخالها في النظام النيوليبرالي؛

- مفاقمة التدهور البيئي؛ - ...

التعليم العمومي:

إن هذه المؤسسات الدولية، وخاصة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة تعلب دورا تخريبيا من خلال التوجه نحو خوصصة الخدمات الاجتماعية العمومية وتفويتها إلى القطاع الخاص وإضعاف الاقتصاد الوطني، وفي مجال التعليم بالمغرب يتضح ذلك من خلال المحطات وما تبعها من القرارات الحاسمة في ضرب مجانية التعليم والدفع بخوصصته بدعوى تنويع التمويل والشراكة عام خاص؛ وتنويع التوظيف وضرب الاستقرار الوظيفي والتقليص من النفقات العمومية للدولة في مجال التربية والتعليم... ويتعلق الأمر أساسا ببرنامج التقويم الهيكلي 1983، ميثاق التربية والتكوين 1999، نظام الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ونظام التعليم العالي الجامعي 2000، والمغادرة الطوعية، والمخطط أو البرنامج الاستعجالي 2012-2009، والرؤية الاستراتيجية 2030-2015، والتدابير ذات الأولوية 2015، وفصل التكوين عن التوظيف، والتوظيف بالتعاقد 2017، وقانون الإطار 2019، والنموذج التنموي الجديد في أفق 2035، والبرنامج الحكومي (2026-2021) وخارطة الطريق 2026-2022...؛

المديونية العمومية:

نهاية سنة 2022 بلغت المديونية العمومية 1146 مليار درهم بعد إضافة مديونية المؤسسات العمومية التي تبلغ 194 مليار درهم، وتمثل ٪86 من الناتج الداخلي الخام، بعدما لم تكن تتعدى 0.9 مليار درهم، لتنتقل في بداية الثمانينيات إلى 12 مليار دولار، أي ٪12من الناتج الداخلي الإجمالي. ويتم اللجوء إلى المديونية بشكل مفرط بسبب العجز المستمر لميزانية الدولة الناتجة عن أسباب عدة، من بينها ارتفاع النفقات وعدم كفاية المداخيل وضعف النمو الاقتصادي والنهب والتبذير.

إن المديونية تجعل المؤسسات المالية الدولية التي تُقرض المغرب تتدخل في السياسات العمومية من خلال اشتراطاتها وإملاءاتها ومخططاتها، سواء على المستوى الاقتصادي أو حتى السياسي، مع العلم أن المغرب يجتهد في تطبيقها. فقد فرضت المؤسسات المذكورة على المغرب ما يسمى "التقويم الهيكلي" ما بين 1983 و1993، وبموجبه تم تحرير المالية العمومية، وفتح الباب أمام الرأسمال الخاص للاستثمار في المؤسسات والخدمات وتشجيعه مما يشكل تنصلا من الدولة من مسؤوليتها الاجتماعية، وبالأخص في قطاعي التعليم والصحة.

الصحة العمومية:

إن تدخل البنك الدولي في قطاع الصحة بالمغرب له تأثير كبير في تقليص الإنفاق العام على مجال الصحة، وهو ما توضحه الأرقام الرسمية، إذ كانت ميزانية وزارة الصحة خلال السبعينيات في حدود ٪7،8، لتنخفض إلى ٪2،3 مع انطلاق مخطط التقويم الهيكلي سنة 1983، ورغم المناصب المالية التي يتم فتحها فهي لا تعكس حجم الخصاص والأرقام المعلنة، ولا تستطيع سد الفجوة الكبيرة، دون أن نتحدث عن النقص الحاد في الأطر الصحية بالمغرب الذي يعزى إلى الهجرة والاستقالات والمغادرة الطوعية والتقاعد النسبي وحد السن وسوء ظروف الاشتغال...، مما يجعل المغرب يسجل أضعف المعدلات في المورد البشري الصحي بالمقارنة مع الجزائر والبحرين وتونس وتركيا ودول مماثلة. (يتوقع أن يحال على التقاعد ما بين 12 و٪13 من أطر الصحة سنة 2025).

فالمغرب يوفر 1.51 طبيب لكل ألف مواطن في المعدل العام فقط، وفي بعض المناطق، لا يتجاوز العرض طبيب واحد لكل ستة آلاف نسمة، في حين يستقر الحد الأدنى اللازم لبلوغ أهداف الألفية للتنمية في 2.5 طبيب لكل ألف نسمة. وعموما فالعرض الذي يقدمه المغرب لا يتجاوز 6 أطباء لكل 10 آلاف مواطن، مقابل 12 طبيبا لكل عشر آلاف مواطن في تونس، وحاولي 12 طبيبا أيضا لكل عشر آلاف في الجزائر، و51 طبيب في إسبانيا لكل 10 آلاف مواطن إسباني. وتكشف هذه الأرقام هزالة المورد البشري الطبي.

إن الدولة المغربية تعمل على التخلص من تدبير قطاع الصحة بأن يقتصر دورها على المراقبة والتنظيم ومنح يد العون للقطاع الخاص للإشراف على جميع مرافق المستشفيات العمومية من الحراسة، إلى الأكل، إلى الأدوية...

إن "قانون الخدمة الإجبارية" هو تطبيق حرفي لإملاءات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في ما يخص القطاع العام، حيث يقطع مع التوظيف والإدماج في قطاع الصحة ويعوض بنظام التعاقد، إنه تفكيك نهائي للقطاع العام الذي يقدم هدية مباشرة للقطاع الخاص...

لقد عمل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على إفراغ بعض مؤسسات الأمم المتحدة من مهامها وأدوارها، مع التحكم فيها بشكل مباشر وغير مباشر، وإدخالها في النظام النيوليبرالي، وللإشارة، فإن منظمة الصحة العالمية لم تستطع إعطاء تعريف للأدوية الجنيسة، نظرا لضغوط الشركات متعددة الجنسيات المرتبطة بالنظام الليبرالي الدولي. <<<

التتمة ص 12

المنهجية الفكرية المقرة من مؤتمر الجبهة الشعبية المنعقد عام 2000

تقديـــم:

عقدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مؤتمرها السادس والذي كان محل سؤال كبير دار ويدور حول وظيفة المؤتمر وطبيعة الوثائق التي يجب أن تقدم إليه. لقد حددت أجوبة هذه الأسئلة وغيرها، جملة عناصر نجد في طليعتها المرحلة الجديدة التي نعيش، والتي بمقدار ما تستدعي إعادة فحص وتفكير ومراجعة للماضي، فإنها تفرض مهام وقبل ذلك رؤية تستجيب لمعطيات الواقع ودروس التجربة التي هي أثمن من أن تضيع.

لقد كان واجب المراجعة هما دائما في صفوف الجبهة الشعبية، وإن خبا أحيانا أو ترجم على نحو غير كاف أحيانا أخرى، وإذا كان من أمر إيجابي قد تحقق على نحو كامل رغم كل ما أشير إليه من سلبيات، فهو حسم مكانة المراجعة وإعادة الفحص في حياة أي جسم اجتماعي حي، وعلى نحو مطلق، بحيث تصير نظام حياة، لا ترتبط فقط،كما جرت العادة، بالمناسبات، خصوصا، التعيس منها، حيث تشتد الدعوات للمراجعة والتصحيح، ثم تعود الحياة لدورتها السابقة.

لغير سبب، عاشت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وقبلها حركة القوميين العرب، حياة داخلية نشطة، أخذت مظاهر شتى بينها السلبي، الذي نجد مثلا عليه في وصول التجربة غير مرة لوضعية مكلفة، سواء أخذت شكل انشقاقات أو حال الأزمة، كما بينها الإيجابي الذي يجد دليله في استمرار حياة التنظيم وحيويته وجرأته على طرح السؤال والمراجعة والنقد ومحاسبة الذات. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أربع محطات بارزة هي:

محطة 1967 وما قبلها من مخاضات والتي نجد تلخيصا لها في "لماذا؟" ذلك السؤال الكبير والهادئ الذي رفعه الشهيد غسان كنفاني، وسط ضجيج انهيار 1967 وصرير الدعوة لسياسة تنبع من فوهة البندقية. استشهد غسان ولكن السؤال بقي حيا، وأسس لمرحلة فكرية ثانية، دفعت الجبهة، في 1987 لإنجاز "نحو فهم أعمق وأدق للمشروع الصهيوني". في مرحلة ثالثة، بدت أهمية مد السؤال ليصير حول ضرورة التعرف على الذات، فكانت "المراجعة الشاملة" ليس لتجربة الجبهة الشعبية وقبلها حركة القوميين العرب فحسب، بل لمجمل حركة التحرر العربية على مدار نصف قرن أو يزيد أيضا.

أما المرحلة الرابعة، فهي التي نجد تعبيرا عنها في هذه الوثيقة التي يمكن اعتبارها نتيجة تطور الحياة الفكرية للجبهة وحصيلة خبرتها العملية والنظرية، والتي دفعت السؤال نحو مزيد من التعمق والبحث في خلفية الفشل التاريخي المحقق وجذور الأزمات التي لا تكف عن التوالد، ولا تصيب الجبهة فقط، التي كان لها الجرأة على الاعتراف بالأزمة كمدخل لابد منه لوضع حلول لها، بل يعاني منها الجميع أيضا حتى ولو لم يعترفوا بذلك.

لم تول المراجعة أهمية للجواب فحسب، بل لفلسفة السؤال أيضا، الذي حظي بعناية كان لها أكبر الأثر في طرح الأسئلة الصحيحة واستطرادا مشاريع الأجوبة المقدمة. وفي الحالين، فإن الاتفاق على المنهج الذي نقرأ من خلاله التجربة،كان بالغ الأثر في تحديد نواظم العمل وإبقائه بعيدا عن المستوى الهابط للمراجعة، والتي تكون شجاعة وعلمية، منصفة وعادلة للذات والآخرين في آن، أو لا تكون. ولذا، فقد كرس الفصل الأول لعنوان هو "نحو منهج تاريخي في فهم واقع الحال".

إن القول بـ"منهج تاريخي في فهم واقع الحال" عنى التزام الوثيقة بتفسير الأحداث انطلاقا من "قانون تراكم المراحل وتكامل العوامل" وبناء عليه، فإن النتيجة المحققة أو الهدف المرجو، يكون حصيلة تاريخية تراكمية أو لا يكون. عني ما تقدم ويعني ضرورة إحالة كل شيء إلى مقدماته وجذوره المادية والفكرية. وفي مطلق الأحوال، كان لا بد من الاعتماد على الواقع الموضوعي المحقق والمعايير العلمية التي يعني غيابها الوقوع لا محالة في الذاتية والانتقائية والوهم.

كان عنوان الفصل الثاني "فوضى فكرية شاملة أم ممارسة عملية خاطئة؟" وكما يدل العنوان، فإن النص وعلى قاعدة أن الفشل التاريخي يعود حكما لممارسات خاطئة، ذهب بالبحث صوب جذر هذه الممارسات، والتي مست كل شيء تقريبا. لقد حسم النص باتجاه تغليب فرضية الفوضى الفكرية الشاملة والمستمرة في الزمان والمكان ومختلف مستويات العمل، وخلص إلى سؤال حول قاسم مشترك عابر للزمان والمكان والمستويات والأسماء، يكمن وراء فشل متكرر ومزمن.

كان الفصل الثالث مجالا لسؤال هو "فوضى فكرية أم غيبوبة عقل؟" وذلك ربطا بأن الممارسات الخاطئة وقبلها الفوضى الفكرية، مست بديهيات لا يقبل بها منطق سليم أو المتوسط الذهني السائد في المجتمع. لقد خلص النص إلى أننا أمام حالة من غيبوبة العقل العربي، التي هي في الجوهر عملية تغييب تعود في جانب للنظام اللاديمقراطي القائم على قمع الأقلية لإرادة الجماعة وعقلها، وتعود في جانب آخر منها للتخلف الاجتماعي الذي لم يول الأهمية المطلوبة لمكانة العقل ووظيفته التي تتقرر ربطا بالبيئة والمنظومات الاجتماعية.

ولذا، كان "بحثا عن نقطة الوضوح" هو عنوان وموضوع الفصل الرابع، والذي كرّس لإعادة قراءة تناقضات الواقع كما هي وبعيدا عن الأحكام المسبقة، وهذا شأن ممكن مع توفر النزاهة الفكرية والأخلاقية واستطرادا ترك الحقيقة تمضي في دربها لتدلنا على نفسها. لقد أظهرت القراءة، كم هي الأمور مقلوبة، وعلى نحو يبدو، وكأن الواقع قد أعيد تفصيله ليلبي متطلبات الذهنية الانتقائية والقراءات الغائية. لم يعالج هذا الفصل التناقضات المعروفة، بل حاول تجاوزها صوب ما تعكسه من واقع موضوعي وذاتي، وصولا إلى تعدد أبعاد الشخصية الجمعية والفردية الواحدة وتوزعها على يقينيات بمقدار ما هي متناقضة فإنها مشروعة.

دلل الفصل الخامس وهو بعنوان "دور يبحث عن بطل" على تعدد اليقينيات ومشروعيتها، كما سجل الأثر المدمر الذي كان لتمزيق الشخصية الواحدة على أبعادها المتعددة بدلا من لحظ الطابع الإيجابي لتنوعها. وإذ نستنتج ما تقدم فربطا بما أظهره الفصل من أن مختلف التعبيرات السياسية هي على اختلاف وتشابه في آن ربطا، بأن كل واحد منها يعكس في الظاهر بعدا من أبعاد الشخصية الواحدة، ولكن في الجوهر، فإن كل أداة تعكس وإن على تفاوت مختلف الأبعاد. إن الدور الذي يبحث عن بطل، هو دور إعادة الوحدة للأبعاد المتعددة في الشخصية الواحدة.

درس الفصل السادس "المكانة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، ومن ضمن معيار منصف وعادل هو "هل فعلت ما بوسعها؟" بوصفها رمز الاستمرارية التاريخية، وهو ما يحدد مكانتها ومسؤوليتها التاريخية إزاء ما آلت إليه الأمور. وإذ سجل الفصل النقطة السياسية المتقدمة التي انطلقت منها، فإنه سعى لتفسير الأسباب التي حالت دون ترجمة مشروعها في حيز الواقع، إن على مستوى التناقض الداخلي على إدارة مقدرات الشعب الفلسطيني أو على مستوى الصراع الخارجي للوصول إلى حقوق هذا الشعب.

على أرضية ما تقدم واستكمالا له، دار الفصل السابع والذي كان حول "الدور التاريخي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" والذي رآه النص محفوظا ومشروطا. محفوظا، ليس ربطا بالماضي كما يظن، بل لأنها الأكثر استعدادا للخروج من الماضي إلى المستقبل على نحو سليم. ومعيار هذا القول، نقدمها على صعيد محاولة وعي الخبرة التاريخية، والتي تتم من الداخل حيث قادت القيادة عملية المراجعة ووعي الوعي. إن ذلك صان الجبهة من الوقوع في خطيئة الجمود أو خطيئة القطع، ومكّنها من حفظ الإيجابيات وتجاوز السلبيات واستطرادا بلورة أساسيات منهجية، يمكن لمن يمتلكها أن يسهم في تكوين البديل التاريخي، الذي يكون وطنيا وعلمانيا وديمقراطيا أو لا يكون.

شكلت الأساسيات المشار لها مدخلا مناسبا لموضوع الفصل الثامن والأخير والذي حمل عنوان "نحو فرضية – نظرية صراع". دار الفصل حول مفهوم إدارة الصراع بين قانون الحق وبين قانون القوة. وأن هدف الصراع ما زال حماية وجودنا، وأنه ما زال يدور على قاعدة النفي والنفي المضاد. وإذ يقرر بضرورة صياغة نظرية أصيلة للصراع، فإن شرط ذلك استحقاق الحق والاستجابة لطبيعة الصراع وهدفه، وبوصفه صراع وجود ويدور في حيز الواقع ووفق قانون القوة، الذي آن الأوان لفهمه على نحو سليم وشامل، والعمل بموجب ذلك.

كما هو واضح، فقد تجاوز تناول المسائل مستوى الممارسة إلى السياسات وأحال الأخيرة بدورها إلى جذورها الفكرية، ربطا بالبديهة التي تقول: أن البحث في فشل أو نجاح تاريخيين لا بد وأن يعود إلى الأسباب الفكرية الكامنة خلف ذلك. ولذا، فقد أولى النص جلّ اهتمامه للجانب المنهجي الفكري بدأ من التدقيق بمضمون المفاهيم والأفكار، وانتهاء بمكانة المنظومات الفكرية وطبيعتها إن وجدت أو صح إطلاق التسمية على ما كان قائما.

إن القراءة، وإن تمت من داخل التجربة، فقد كانت وعلى خلفية وطنية ومستقبلية، أي أن امتياز الكتابة من الداخل لم يوظف لمجاملة الذات وتزيين التجربة، بل كان فرصة للتعرف على روح التجربة على نحو أفضل وتقديم الحقيقة كما هي. لا ندّعي إذ نقول: أن انحياز النص كان للوطني حين يصطدم بالفئوي، وللمستقبل حين يتعارض والماضي. لا جدال في أن الانحياز لجانب الحقيقة والمستقبل، يعكس في أحد وجوهه وعيا وحساسية عالية جدا لناحية عدم التفريط بالخبرة التاريخية هذه المرة، حتى ولو كان ذلك على حساب حفظ السمعة التاريخية.

قد تبدو اللغة والمنهج النقدي المستخدم في النص مفاجئا، للذين تعودوا على خطاب لن يجدوه، سواء منهم أولئك الذين لم يعرف قاموسهم اللغوي الدقة أو النقد، أو الذين ما زالوا في غربتهم وعلى وهمهم بأن الوسائط العلمية المتقدمة والمنهج السليم في المراجعة والاستشراف لا يوجد إلا داخل "السور" الثقافي والأكاديمي. نرجو، أن تكون هذه الوثيقة نوعا من التواصل الخلاّق بين العلمية الباردة جدا والصارمة وتجربة الحياة والواقع المتدفقة والحارة والغنية.

وسواء أنجح هذا النص أو لم ينجح في تحقيق ما يطمح إليه، فإنه حقق نتيجة هامة كفاتحة نقاش وأرضية حوار يجب أن تستكمل وتتكامل بحيث يجري تكريس النقد والمراجعة من داخل التجربة وفي الوقت المناسب، وليس من خارج التجربة وبعد فوات الأوان فقط. >>>

التتمة ص 6

النظام الأساسي الجديد لنساء و رجال التعليم، آخر حلقة في مسلسل تخريب المدرسة العمومية

خلال الأسابيع الأخيرة تم الكشف عن النظام الأساسي الجديد للعاملين والعاملات في قطاع التعليم بعد العديد من الجلسات مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية. خلال هذه المدة كلها التزمت النقابات بعدم نشرمضامين النقاشات ومختلف نقط الاختلاف مع مقترحات وزارة التربية الوطنية، الى ان سارعت الوزارة الى تقديم مشروع النظام الأساسي الجديد الى البرلمان، وهو ما اعترضت عليه بعض النقابات التي وقعت على اتفاق 14 يناير 2023، بدعوى ان الوزارة انفردت بوحدها في ارسال المشروع الى البرلمان دون علمها. ومن المعلوم ان عدد النقابات الأكثر تمثيلية التي شاركت في جلسات الحوار هو خمسة نقابات. أربعة وقعت مع الوزارة على مشروع النظام الأساسي الجديد، فيما امتنعت الجامعة الوطنية للتعليم-التوجه الديمقراطي على التوقيع على هذا المشروع بصفته لا يستجيب للمطالب المشروعة لنساء ورجال التعليم وفي صلبها التراجع عن التوظيف بالعقدة الذي يهدف الى اجتثاث المدرسة العمومية وضرب مجانية التعليم. فالنقابابات الاربع الموقعة هي: (النقابة الوطنية للتعليم التابعة للكنفدرالية الديمقراطية للشغل والجامعة الوطنية للتعليم التابعة للاتحاد المغربي للشغل والجامعة الحرة للتعليم التابعة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب ونقابة التعليم التابعة للفدرالية الديمقراطية للشغل. خلال شهر شتنبر، سترسل الوزارة هذا المشروع الى البرلمان لتكتشف جماهير نساء ورجال التعليم، بمختلف فئاتهم حجم التراجعات عن المكتسبات وضرب كرامتهم، عبر تثبيت نظام التعاقد والتخطيط لتعميمه على الجميع.

و من اجل الاطلاع على السياسات والمخططات التي تستهدف تدمير المدرسة العمومية وتسليع التعليم والحكم على أجيال من بنات وأبناء الشعب بالامية، نسترجع بعض المحطات التاريخية التي تبين، بوضوح هذه الاستراتيجية الخطيرة ، وذلك منذ الاستقلال الشكلي.

في ندوة صحفية يوم 6 ابريل 1966، اقر وزير التعليم، آنذاك، أن اعتبار المبادئ الأربعة: التعميم، التوحيد، التعريب والمغربة التي تم اعتمادها خلال العشرية 1956 – 1966 غير واقعية ولا تراعي إمكانيات الدولة، لذلك اقترح التوجه الجديد للسياسة التعليمية خلال العشرية الثانية: 1966 – 1976 الذي يرتكز على المحاور الاساسية التالية:

- تقليص أعداد التلميذات والتلاميذ في جميع الأسلاك التعليمية
- اعتماد مبدأ الانتقاء من اجل الالتحاق بالتعليم الثانوي
- تقوية التعليم التقني ووضع سياسة جديدة للتخطيط
- توجيه إلزامي للتلاميذ والطلبة وفق حاجات المقاولات
- إحداث سلك من سنتين، بعد التعليم الابتدائي للتلاميذ المتوسطين وحرمانهم من متابعة الدراسة
- مراجعة هيكلة الأسلاك التعليمية وتمديد بعضها
- وضع خطة لتكوين الاساتذة وفق الامكانيات المالية للدولة.

في سنة 1975 اصدر النظام ظهير خاص بما سمي " بالإصلاح الجامعي " الذي جاء مباشرة على اثر النضالات الطلابية الواسعة التي اندلعت وعمت كل الجامعات والمدارس العليا وحتى العديد من الثانويات.

خلال سنة 1983 سينصاع النظام، بشكل مطلق الى تعليمات المؤسسات المالية الامبريالية، وخاصة وصفة صندوق النقد الدولي، التي تعتبر ان قطاع التعليم يجب ان يخضع لقانون العرض والطلب، لذلك أوصى بفتحه للاشتثمارات الراسمالية وانسحاب الدولة منه بشكل متدرج. في سنة 1985سيتم انطلاق تطبيق هذه الخطة التي كانت تندرج ضمن ما سمي ببرنامج التقويم الهيكلي. سيتم تنفيذ سياسة تشجيع التعليم الخصوصي، عبر اعفائه من

الضرائب ومنحه العديد من الامتيازات، في نفس الوقت ستعرف ميزانيات قطاع التعليم العمومي تقلصا ممنهجا انعكس سلبا على عدد الحجرات وعدد الأطر علاوة على التخبط المتعمد في البرامج التعليمية والمناهج الدراسية. بموازاة هذه الخطة الجهنمية، سيستمر النظام في الهاء الشعب بخلق العديد من اللجان والمبادرات والندوات، ففي البداية تم الإعلان عن اعداد ما سمي بالميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي خصص له ميزانية هائلة، تم صرف جزء كبير منها للخبراء الأجانب والمحليين، وكذلك ابرام الصفقات الكبيرة مع الشركات لاقتناء المعدات والالات الالكترونية، بالإضافة الى تنظيم دورات تكوينية لبعض الأطر من نساء ورجال التعليم. وهذا كله الهاء عن المرامي الاستراتيجية للنظام فيما يخص هذا القطاع الحيوي.

و قد تم تجنيد الاعلام العمومي للاشادة بهذا الإنجاز التاريخي الذي سيجعل بلدنا في مقدمة البلدان المتقدمة في ميدان التربية والتعليم، والحصيلة اليوم ان المغرب يحتل المراتب الدنيا في هذا الميدان.

بعد هذا، سيستمر ذر الرماد في العيون عبر ما سمي بالبرنامج ألاستعجالي لإصلاح التعليم، ثم بعد سنوات سياتي برنامج مدرسة النجاح، الى غير ذالك من الحلقات المتواصلة التي تهدف الى الهاء الشعب وقواه الحية، ليتسنى له تطبيق مخطط الدوائر المالية الامبريالية.

فيما يتعلق بسياسة التوظيف بالعقدة مع الشابات والشباب الذين سدت في وجههم كل أبواب التشغيل، فهدفها هو إخضاعهم للهشاشة ومنعهم من المطالبة بحقوقهم المشروعة في الاستقرار والكرامة. بالموازة مع هذه الإجراءات، اعتمدت الدولة خطة تسفيه وتبخيس التعليم العمومي، عبراطلاق العديد من النعوتات الحاطة بنساء ورجال التعليم، مست كرامتهم وعطائاتهم. هذه الحملة الخبيثة، ساهمت في تراجع مكانتهم الاعتبارية في المجتمع بشكل فضيع. فخلال ستينات وبداية سبعينات القرن الماضي، كان نساء ورجال التعليم يتمتعون باحترام المجتمع، كيف لا وهم من يتكلفون بإعداد أجيال الغد التي ستسهر على تقدم البلاد وازدهارها.

نظرا للاهتمام البالغ الذي يوليه الشعب المغربي لقضية التعليم، فان النظام ينهج المرونة الكبيرة وخلق حلقات الإلهاء والانتظارية، لينفذ مسلسل التفكيك بشكل تدريجي. وفي نفس السياق، يتم دعم التعليم الخصوصي عبر إعفائه من الضرائب ومنحه التسهيلات والتشجيعات السخية.

خلال الموسم الدراسي 2016، اعتبر النظام أن موازين القوة لصالحه مواتية لتطبيق التشغيل بالعقدة في قطاع التعليم، معتبرا أن تزايد أعداد المعطلين، الذين يلجون سوق الشغل سيسهل هذه الخطة.

إلا أن الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، بتوحيد صفوفهم في تنسيقيتهم وخوضهم نضالات بطولية وصمودهم أمام هجمات القوات القمعية وتحديهم للاقتطاعات الظالمة من رواتبهم الهزيلة، أربكت مخطط النظام، وأضعفت حساباته. إن نضالات هذه التنسيقية وتوحيدها مع نضالات التنسيقيات الفئوية الأخرى بجانب الجامعة الوطنية للتعليم-التوجه الديمقراطي هي الكفيلة برد الاعتبار لنساء ورجال التعليم عبر الاستجابة لمطالبهم المشروعة وفي صلبها الدفاع عن المدرسة العمومية وحق بنات وأبناء الشعب المغربي في تعليم عمومي مجاني وموحد، وفي نفس الوقت رد الاعتبار للوظيفة العمومية كمرفق عمومي مستهدف ليحل محله التشغيل بالعقدة وهو ما يعني تعميم الهشاشة في الشغل تحت رحمة شركات المناولة.

تتمة: المنهجية الفكرية المقرة من مؤتمر الجبهة الشعبية المنعقد عام 2000

>>> نرجو اعتبار هذه دعوة مفتوحة لقيام الجميع بواجبهم وتقديم حصيلة خبرتهم التاريخية حفظا للمستقبل الذي نغتاله مسبقا حين نسمح لأنفسنا بتكرار أخطاء الماضي.

كما هو واضح فقد غطى النص مساحة واسعة جدا من العناوين التي لم يكن ممكنا تناولها إلا على نحو عام، وهو ما يحتمل على نحو أو آخر قابلية لسوء الفهم من قبل الآخرين من ناحية وتقديم الوثيقة لأحكام قد لا تروق للبعض الذي لديه، ربطا بتجربته الخاصة والمحددة، رأيا مخالفا. لقد كان هذا في الذهن، ولكن النص، سعى لقراءة المظهر العام، وليس هذا الخاص أو ذاك. ندرج في هذا السياق عناوين من طراز "فوضى فكرية" أو "غيبوبة عقل"...الخ، التي نعني بها حصرا، المنظومات الفكرية السائدة والعقل السياسي المهيمن، الذي احتكر القرار وأسهم لغير سبب في تغييب العقل الجمعي من خلال تغييب الشروط الواجبة لتكوينه وبلورته على نحو إيجابي وفعّال.

لقد عانى هذا النص، كما سواه، مما تحمله اللغة والتعريفات والمفاهيم والمسميات من التباس في المعاني والدلالات والمضامين، وإذا كان النص قد بذل جهده على هذا الصعيد لناحية الانحياز واستخدام الأكثر دقة وأقل التباسا، ولكن هنالك ما لا مجال معه لعمل الكثير، وخصوصا لناحية المسميات والأوصاف التي تطلقها القوى على نفسها. لقد قام النص باحترام الأصول على هذا الصعيد، دون أن يعني ذلك إلزاما له بتبني أية ادعاءات أو مسميات لا تعكس واقعا موضوعيا. لم يحرم النص نفسه من حق تفحص حقيقة المسميات من نوع أيديولوجي أو واقعي أو ديمقراطي.

كان هذا النص محل إقرار الهيئات المركزية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وبمقدار ما يمكن اعتباره حصيلة جماعية، ووثيقة رسمية، فإنه (كان) مشروعا مقترحا للمؤتمر الوطني الذي أقره على نحو نهائي. وإذ تنظر الجبهة لنفسها أولا وللوثيقة ثانية من زاوية وطنية عامة، رأت من واجبها وضع هذه الوثيقة بين أيدي الجميع وليس الإطار الحزبي فقط ليسهم كل من يستطيع ذلك في إنضاجها قبل تقديمها للمؤتمر الوطني كي يصادق عليها.

أية سيادة وأية تنمية في ظل تسليع وخوصصة الخدمات العمومية الأساسية؟

في بيان لها مؤخرا بمناسبة اليوم العالمي للمياه أشارت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان إلى أنه "في الوقت الذي تتكاثف فيه الجهود، أمميا، وتجتهد العقول من أجل ضمان مستقبل الأجيال اللاحقة في بيئة صحية ونظيفة ومستدامة، تنطلق من مبدأ عدم تسليع الأرض والمياه وكل الموارد الطبيعية وكل الخدمات الاجتماعية، يختار المغرب الوجهة المعاكسة ويسارع الخطى لتفويت القطاعات الحيوية العمومية إلى الرأسمال الخاص المعروف بالربح كهدف "أسمى"، ولا مبالاته لا بحياة الإنسان ولا بالطبيعة".

في هذا السياق وفي ظرفية متسمة بغلاء المعيشة واستفحال البطالة وانتشار الفساد واقتصاد الريع والانتهاك السافر للمنافسة خاصة في قطاع المحروقات، ينعقد بمدينة مراكش مؤتمر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كبرى المؤسسات الامبريالية التي، خلافا لما تدعيه من تحقيق النمو والرخاء على أساس مستدام، تملي سياسات اقتصادية ومالية على الدول، آلت في مجمل البلدان التي انصاعت لها، إلى تعميق تبعيتها واستنزاف خيراتها واستفحال فوارقها الاجتماعية والمجالية.

في ملف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي نقف مجددا على الانعكاسات الوخيمة لتسليع الخدمات العمومية على أوضاع الجماهير الشعبية الكادحة وعلى آفاق مواجهة السياسات الطبقية التي تنتج تلك الانعكاسات وتعمقها.

رغم محاولات الترقيع المتتالية
منظومة التعليمية لازالت تعيش أزماتها البنيوية

عبد الله غميمط

توطئة

رغم محاولات الترقيع المتتالية بقطاع التعليم، فإن المنظومة التعليمية لازالت تعيش أزمتها البنيوية منذ عقود خلت، بسبب تعاقب سياسات تعليمية طبقية استهدفت بشكل مقصود الموظفين والتلاميذ والطلبة، كما لا تولي أي اهتمام للإستثمار العمومي في البنيات التحتية بالمؤسسات التعليمية (صيانة وتحديث الفضاءالتعليمي المتعلق بالبنيات التحتية والتجهيزات)، وتحسين ظروف إنجاز العملية التعليمية / التعلمية والتأطير البيداغوجي.

بإسم الإصلاح المفترى عليه، يتعرض التعليم العمومي للعديد من المخططات المعادية ضد حق أبناء وبنات الشعب المغربي في تعليم عمومي جيد ومجاني ومنفتح على الفكر التقدمي.

1 -الاصلاحات التعليمية ورهانات التسليع

ويظل التعليم مجالا مهما للصراع الطبقي بين الطبقات الإجتماعية (الطبقة العاملة وعموم الكادحين من جهة والطبقة البورجوازية من جهة أخرى)، حيث أخضعته الدولة في سيرورة توجهها اللبيرالي الى العديد من المخططات والاستراتيجيات مما أفرز جهازا مفاهيميا يغرف من عالم المال والمقاولة (المردودية، النجاعة، التدبير، مدرسة النجاح، سوق المعرفة،....).

و تسعى الدولة عبر تصورها المقاولاتي إلى تحويل التربية والتعليم من رسالة سامية إلى رسالة تجارية، تشيئ المعرفة وتحويلها الى بضاعة تباع وتشترى وتضرب استقلاليتها.

أصبح الهدف الأسمى للتربية في مناهج وبرامج التعليم هو تحقيق الربح، عبر إدخالها إلى السوق، وتسويق المؤسسات التعليمية كبضاعة للبيع تنتجها الشركات وتبحث عن المكتسبات المالي، وهو ما انتج مناخا لاتربويا يقوم على التسلط والفردانية وطغيان المطامع الشخصية على المصالح الجماعية، مما جعل الخدمة التعليمية سلعة لا يستفيد منها إلا من يدفع ثمنها في السوق.

وتقتضي أهمية التيار السلعي، وأثره الكبير والخطير في التعليم الوقوف على مظاهر وجوده ،وأسبابه ونتائجه في التربية والتعليم المغربي.

2 -مظاهر التسليع في قطاع التعليم

وتتجلى مظاهر التسليع التعليمي في المغرب فيما يلي:

- الدروس الإضافية خارج القسم : تعتبر الدروس الإضافية أحد تجلي من تجليات التسليع في قطاع التربية والتعليم ،حيث عبرها ينظر إلى التعليم كسلعة يقدمها الاستاذ، ويشتريها التلميذ. وتبعا لأراء العديد من الخبراء والمهتمين بمجال التربية، تعتبر الساعات الإضافية خارج الفصول الدراسية سرطانا يستهدف جيوب الأسر ويثقل كاهلها، وتتاجر بها مافيا التسليع على خلفية التسليع المرتكز على الطلب المتزايد على التعليم، لتتحول مع التراكم إلى لوبي ضاغط على وزارة التعليم من أجل مصالحه التشريعية والمالية.

- مؤسسات التعليم الخصوصي: خضوعا لإملاءات المؤسسات المالية الدولية، الرافضة لتمويل التعليم العمومي من خلال الانفاق العمومي، لأنها تعتبره عبئا يجب التخلص منه، بتفويته الى القطاع الخاص كمجال للتنافس الحر ،وفيه تتحقق "الجودة "، وهذا ما جعلها تنظم عدوانا على مجانية التعليم بهدف تقليص الانفاق الحكومي وتحويل التعليم إلى سلعة.

- البحث التربوي

في مجال التربية والتكوين صار البحث التربوي سلعة خاضعا لمحددات السوق ،بهدف ربحي ينتفع منه الشخص ،كما أن آثاره على الممارسات التربوية تظل غير ضعيفة ،لأنه ينجز على عجل وبغير ارتباط بمشاكل المنظومة التربوية ،مما يفقده أدواره في توجيه المنظومة وتطويرها.

- الامتحانات

بنفس تجاري أصبحت الامتحانات تخضع للتسليع، فتجد الاسر يلجأون الى الدعم القبلي لأبنائهم من أجل توفير شروط نجاحهم، كما تسمع الاسر خلال فترات الامتحانات يتباكون من صعوبة الامتحانات أو عدم تقديم الاساتذة لهذه الدروس خلال مرحلة الانجاز، ويطالبون عبر وسائل الاعلام بضرورة مراجعة درجات صعوبات الاسئلة.

3 -خلفيات التسليع

في سياق التحولات التي طالت المعرفة وفق استراتيجيات مختلفة منها استراتيجية الاتحاد الاوروبي التي تسعى أن يحتل اقتصاد المعرفة مرتبة أكثر تنافسية في العالم في سنة 2020، وجعل المعرفة رافعة للنمو، وتحويل الأفكار الخلاقة إلى موارد وخدمات قصد بيعها وخلق نمو، تحولت المدرسة التعليمية في ظل سيرورة" الاصلاحات" التي طالتها منذ عقود خلت إلى مؤسسة رأسمالية يكون فيها الأستاذ أجيرا والتلميذ زبونا.

تروم سياسات الاصلاح التربوي المنبثقة من برامج البنك الدولي وبعض المؤسسات ذات الاهداف المماثلة تنصيب المدرسة العمومية ،كوحدة اقتصادية وظيفتها انتاج قوة عمل (التلميذ)تجعله كسلعة قابلة للتداول في السوق، وتماشيا مع هذا التوجه أصبحت مهمة مشاريع الدولة بقطاع التعليم تسعى تحقيق الجودة بحد أدنى من الإنفاق العمومي.

فواقع المدرسة في ظل النيولبيرالية يتميز بفقدها للاستقلالية ،وتجريدها من أدوارها الثقافية والتنويرية والمعرفية الانسانية التي كانت توفر لها قدرا مهما من الاستقلالية نسبة لوظيفتها التكوينية الصرفة. <<<

التتمة ص 13

تسليع قطاع التعليم العالي بالمغرب سياسة طبقية بامتياز

عبد الحق الوسولي

تقديم

إن أزمة التعليم ببلادنا أزمةٌ بنيوية مرتبطة بطبيعة النظام السياسي المخزني. وقد عرف قطاع التعليم محاولات "إصلاح" متكررة لم تخرجه أبدا من أزمته البنيوية، ولم تؤد تلك المحاولات، في كل مرة، سوى إلى تفاقم وتعميق مظاهر الأزمة. وقد كان هذا القطاع دائمًا، بحكم طبيعته، مجالَ صراع سياسي بين منظورين متناقضين: منظور رسمي يهدف باستمرار إلى تكريس النخبوية وضرب مجانية التعليم وجودته ومحاصرة الفكر النقدي والتحرري، ومنظور ديمقراطي تقدمي يناضل من أجل تعليم شعبي، ديمقراطي، علمي، علماني، مجاني وجيد لجميع بنات وأبناء الشعب المغربي. فهو إذن كان وسيبقى جزءا من معادلة الصراع العام في المجتمع.

وبالإضافة إلى محاصرة مادة الفلسفة في مطلع الثمانينات من القرن الماضي وفرض الرقابة على المجلات الثقافية والجمعيات التقدمية وخلق، في المقابل، شعبة الدراسات الإسلامية، وتشجيع الفكر السلفي والخرافي، كان قطاع التعليم عموما وقطاع التعليم العالي خصوصا، على غرار القطاعات الحيوية كالصحة والتشغيل والخدمات العمومية وغيرها، على رأس القطاعات الاجتماعية المستهدفة بسياسة التقشف المفروضة من طرف الدوائر المالية الامبريالية في إطار "سياسة التقويم الهيكلي". وكنتيجة طبيعية لذلك، تراجع دور الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية الحيوية مثل التعليم والصحة. ومعلوم أن الخوصصة تتماشى بشكل جيد مع السياسات النيوليبرالية المتوحشة التي سادت خلال تلك الفترة والتي لا تزال سائدة حتى اليوم.

وعوض أن يعمل النظام الاستبدادي المخزني على سنّ سياسة تعليمية وطنية، فيتحمّل مسؤولية الإنفاق على التعليم ويدعّم البحثَ العلمي باعتبارهما المدخلَيْن الطبيعيَّيْن والضروريَّيْن للنهوض بأي اقتصاد وطني ورافعتين رئيسَتَيْن لكلّ تنمية حقيقية، نجده يشنّ هجومًا ممنهجًا على المدرسة العموميّة ويمارس تخريبًا مدمّرًا عليها وعلى نساء ورجال التعليم مسخّرًا أجهزته القمعية وأدواته الإعلامية، سواء بالقمع المباشر للأطر التعليمية أو بتفقيرهم وتشويه سمعتهم، أو بمحاولة استئصال الحركة الطلابية والتلاميذية أو بالسياسات الارتجالية المنتهجة في تسيير القطاع عبر ما يسمى ببرامج الإصلاحات الفاشلة التي تسعى إلى تكوين يد عاملة متعلّمة طيعة، تكون في خدمة الرأسمال الطفيلي والشركات المتعددة الجنسيات تماشيا مع التوجه النيوليبرلي المتوحش للنظام المخزني ببلادنا.

وقد أدّى تشجيع التعليم العالي الخاص وبالخصوص الموجّه إلى أبناء الطبقات الميسورة إلى نظام تعليمي متعدد السرعات بحيث يختبر الطلاب من خلاله قيماً مختلفة ويعيشون في "مغرب" مختلف ويسلكون مسارات مختلفة قد لا تتقاطع أبداً، ونتيجة لذلك، تفاقم الظُلم والإقصاء الاجتماعي، ولم يعُد يعتبر التعليم حقّاً ومصلحة عامة يجب الحفاظ عليها وإنّما أقرب إلى سلعة تخضع للعرض والطلب.

إن خلل اللامساواة واللاديمقراطية لم يصب فقط المنظومة التعليمية، بل أحدث شرخا واضحا في المجتمع المغربي ككل، ممّا أدّى إلى تفشّي الحقد الاجتماعي وشعور المواطنين بالغربة في وطنهم. إن سياسة النظام المخزني النيوليبرالية في التعليم العالي، كرّست الإجهاز على التعليم العالي العمومي وقنّنته، وأخضعته لسطوة رأس المال، وجعلته تابعًا لمتطلبات المقاولات الرأسمالية تحت عنوان المرونة والقابلية للتشغيل (التشغيلية) باعتبارهما موجهين أساسين لسياسة ومضمون وأهداف التعليم والبحث العلمي. كلّ ذلك جعل التعليم والبحث العلمي في خدمة منظور تنموي يضع البلد والعباد فريسة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي ستعمق التبعية للإمبريالية الغربية وتضرب في العمق السيادة الوطنية ويرهنها في يد الإمبريالية والصهيونية.

التسليع المنهج للتعليم العالي وتشجيع الخوصصة

إن تسليع التعليم العالي العمومي قد بدأ منذ أكثر من عشر سنوات و ذلك بخلق شعب مؤدى عنها نذكر من بينها الإجازة المهنة و الماستر المؤدى عنه بالإضافة إلى ما سمي بالتكون المستمر المؤدى عنه. إنه من بين نتائج هذه التكوينات هو جعل العملية التعليمية سلعة تتمثل في بيع وشراء الشواهد إذ أن كل طالب مسجل في هذه التكوينات المؤدى عنها سيحصل على الشهادة حتى ولو كان مستواه التعليمي لا يخوله لنيلها، بالإضافة إلى سعي النظام المغربي للمزيد من الخوصصة التي انطلقت بشكل تدريجي، ومتواتر منذ بداية الثمانينات نلاحظ فصولها الأخيرة حاليا والمتمثلة في الإصرار والتمادي في الخوصصة المفرطة للتعليم العالي بالمعاهد والجامعية المتخصصة وكليات الطب...

هذا في الوقت الذي كانت فيه نسبة التعليم الخاص العالي لا تشكل إلا نسبة ضئيلة جدا في عقدي الستينات والسبعينات، أصبح القطاع الخاص يشكل مكونا أساسيا بمنظومة التعليم العالي وفق آخر الإحصائيات الرسمية. "المصدر https://www.enssup.gov.ma/"

فعدد الطلبة بالتعليم العالي الخصوصي انتقل من 43 ألف و616 في الموسم الدراسي 2017-2016، إلى 57 ألف و222 برسم الموسم الدراسي 2021-2020 وإلى 70 ألف و207 برسم الموسم الدراسي 2023-2022 حسب إحصائيات الوزارة المعنية.

وسجل إنشاء مؤسسات التعليم العالي الخصوصي ارتفاعا ملحوظا بالنسبة للجامعات المحدثة في إطار الشراكة (مؤسسات خصوصية تحظى بتمويل أيضا من أموال الشعب)، حيث انتقلت من 27 جامعة في الموسم الدراسي 2017-2016 إلى 37 برسم الموسم الدراسي 2020-2021 وإلى 42 برسم الموسم الدراسي 2023-2022. وقد انتقل عدد الجامعات الخاصة من 22 جامعة في الموسم الدراسي 2017-2016 إلى 24 في الموسم الدراسي 2020-2021 وإلى 25 في الموسم الدراسي 2023-2022 وبالمقابل عرف عدد المؤسسات الخاصة غير التابعة للجامعات تراجعا، فقد انتقلت من 150 في الموسم الدراسي 2016-2017 إلى 137 في الموسم الدراسي 2021-2020 وإلى 129 في الموسم الدراسي 2023-2022 نتيجة لوفرة وتنوع العرض لدى الجامات الخاصة وكذلك منح المعادلة للشهادات المحصل عنها من الجامعات الخاصة بالشهادات الممنوحة من طرف التعليم العالي العمومي.

إن الدولة لا تملك سيطرة تُذكر على قطاع التعليم العالي الخاص، حيث أنّ الرسوم الدراسية في المؤسسات الخاصة غير خاضعة للتنظيم ولا تتم مراقبتها على نحو منتظم. وما زاد الوضع سوءاً، هو وجود استثمارات في قطاع التعليم العالي الخاص من قبل أفراد ينتمون للكتلة الطبقية الطفيلية السائدة المتحكمة في القرار الساسي والاقتصادي، ممّا قد يؤثر سلبا تجاه عملية ما سمي "بالإصلاح" التعليمي. كما أدّى الافتقار إلى إطار تنظيمي لمراقبة القطاع الخاص إلى زيادة مشاركة صناديق الاستثمار الأجنبية والجهات الفاعلة الدولية في نظام التعليم المغربي، وغالباً ما يكون ذلك لأغراض ربحية. بحيث أننا نجد مع الأسف الشديد أن التعليم أصبح سلعة لا يهم المستثمرون في التعليم العالي الخاص إلا الربح السريع إذ أن كل طالب يتابع دراسته في هذه المؤسسات فإنه يحصل على الشهادة بغض النظر عن مؤهلاته العلمية والمعرفية.

إنّ التعليم العالي الخاص الموجه إلى أبناء الطبقات الميسورة أدى إلى نظام تعليمي متوازي متعدد السرعات بحيث يختبر الطلاب من خلاله قيماً مختلفة ويعيشون في "مغرب" مختلف ويسلكون مسارات مختلفة قد لا تتقاطع أبداً، ونتيجة لذلك، يتفاقم الظُلم والإقصاء الاجتماعي، ولم يعُد يعتبر التعليم حقّاً ومصلحة عامة يجب الحفاظ عليها وإنّما أقرب إلى سلعة تخضع للعرض والطلب مما عمق الفوارق الطبقية والأخطر من ذلك أنه أنتج وأجج الحقد الاجتماعي بين فئات المجتمع.

مخاطر تسليع و خوصصة التعليم العالي

إن التشجيع على التسليع والخوصصة زيادة على الأزمة المركبة التي تعاني منها الجامعة سيؤدي إلى تخلي الجامعة عن أدوارها الريادية وتصبح مؤسسة للتكوين المهني بدل أن تكون مؤسسة ذات مهام تربوية، ثقافية، علمية، سياسية، اقتصادية و...، يتمثل بعضها في تكوين وتأهيل العنصر/ الرأسمال البشري علميا ومهنيا وفكريا وسياسيا، رافده بذلك مختلف القطاعات الإنتاجية والمجالات المتعددة في المجتمع بما تحتاجه من قوى بشرية مؤهلة للإسهام في مشاريع التنمية الاجتماعية الشاملة. <<<

التتمة ص 13

تمرير قانون خوصصة توزيع الماء والكهرباء والتطهير
أية مهام أمام العمل النقابي؟

مصطفى دداو

قبل الخوض في موضوع خوصصة قطاع الماء والكهرباء والتطهير وإنشاء الشركات الجهوية متعددة الاختصاصات كما سميت، لا بد من التساؤل عن مصير شغيلة القطاع وانعكاس هذا التفويت على الجماهير الشعبية بشكل عام.

مما يدفعنا لمطارحة الأرضية النقابية التي يتم في ظلها تمرير هذا المخطط، ويلزمنا بالتالي القاء نظرة ولو مختصرة على النقابة.

لقد نشأت النقابات مع بداية القرن 19 كمنظمات لتأطير مقاومة الطبقة العاملة ضد الاستغلال الرأسمالي وسلطته السياسية، التي لم تتوانى عن استخدام كل وسائل القمع والقتل ضد العمال، بالإضافة لوسائل الدعاية التي تقدمه كنظام للرفاه والديمقراطية..بغية زرع الوهم و تكسير الاضرابات، وهي الأدوات التي لم تنفع - رغم بطشها- في الحد من تنامي وعي الطبقة العاملة بالطابع العبودي الجديد لهذا النمط من الانتاج، وتصميمها للقضاء عليه، إذ لم تدخر جهدا في التصدي لعنفه حتى بالمواجهة المسلحة، كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال.

فدرئا لتطور الأمور نحو ما قد يعصف بنظامها الرأسمالي عمدت البرجوازية إلى فصل القيادات النقابية (المهيأة أصلا) عن قاعدتها العمالية، محولة إياها الى ارستقراطية عمالية قابلة للتفريط بكل شيء من أجل الحفاظ وضعها المرفه الجديد ، وللعب دور الكابح لتبلور أي بناء ديمقراطي داخل الأجهزة النقابية، وبالتالي انتصابها كأداة بيروقراطية لا يخرج العمل النقابي في عرفها عن الروتين الإداري الخاضع للإملاءات والاوامر، بما يخدم مخطط الرأسمال في تلطيف استغلاله بعيدا عن " شر" النضال وما يشكله من تهديد للسلم الاجتماعي المرغوب تأبيده.

ولم تشذ الحركة النقابية بالمغرب عن هذا المنحى، بل إنها كانت أكثر انصياعا لمخططات النظام معلنة في وقت مبكر عن طلاقها بل عدائها للعمل السياسي تحت ذريعة الاهتمام بما هو خبزي أولا (نموذج الاتحاد المغربي للشغل) أو تبعيتها الذيلية لأحزاب سياسية رجعية وإصلاحية انتهازية (نموذج إ ع ش م، ك د ش، إلخ)، بما نزع عنها كل مقومات المجابهة لما تتعرض له الطبقة العاملة من استهداف، وترك الباب مشرعا لسيادة الارتجالية والضبابية بدل البرنامج والملف المطلبيين الواضحين، لنصل إلى مرحلة الانهيار، الذي عمقته موجة تفريخ الإطارات النقابية (تحت سقف خط المهادنة والتعاون الطبقيين) بما يعمل على اضعاف ما هو ضعيف اصلا.

كل ذلك لا ينفي تواجد طاقات كفاحية تبرز مع المعارك القوية التي تستلزم الصمود لتحديد مصير العمال، إلا أنها تظل ضعيفة في مقابل خط المهادنة والتفاوض بغض النظر عن النتائج، وهو الذي تم العمل على المزيد من تقويته مع اتفاقية غشت 1996 وما تلاها من اتفاقات التفافية وفي أحسن الأحوال اتفاقات تحت ضغط الشارع والغضب الشعبي طيلة العقدين السابقين (نموذج أبريل 2011 إثر انتفاضة 20 فبراير) ولعل الموافقة على مدونة الشغل في 2004 والتوقيع عليها من فوق أكبر دليل على فراغ الحوارات والاتفاقات المدبجة في الكواليس، كما هو الشان في تمرير قانون التقاعد، والتعاقد وما سمي قانونا أساسيا "جديدا" في قطاع التعليم مؤخرا.....

وبالانتقال إلى واقع العمل النقابي بالوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء والتطهير، فإن الصورة تزداد قتامة: فالنقابة تسمى بنقابة الدار، متحكم فيها بشكل مطلق من طرف الادارة، بدءا من تشكيل المكاتب النقابية الى التعاطي الفج مع المشاكل البسيطة للمستخدمين والمستخدمات، بينما تبقى الملفات الكبرى من اختصاص الأمانة العامة التي تقوم بتصريفها وفق حساباتها مع وزارة الداخلية.

أما فيما يخص المناديب فحدث ولا حرج، إذ حتى الدور الذي أنيط بها منذ ولادة العمل النقابي لم تشغله وأضحت تقتصر على الاستحقاق السنوي (الترقية) والذي بدوره لا يمارس الا بشكل مبتذل، وباختصار هناك غياب تام لأي عمل نقابي الشيء الذي انعكس على رؤية القواعد التي أصبحت لا ترى فيه الا مجالا للاسترزاق وغيب فيها اي استعداد للنضال حول مطالبها ليتفشى بالمقابل داخلها فيروس الاستجداء؛ واي محاولة تشذ عن هذه القاعدة وتحاول إعطاء بعد نضالي ولو في حدوده الدنيا للعمل النقابي يتهم أصحابها بالعمل على ضرب المكتسبات!!! ولا ندري عن أية مكتسبات يتحدثون؟! إلا إذا كان الانبطاح والتحايل والعبث بمصالح المستخدمين/ ات في عرفهم يعد مكتسبات.

ففي ظل هاته الشروط وأسوأ منها، يراد لنا أن نواجه مخطط الخوصصة الزاحف ضمن شوطه الثاني فيما يعرف بسياسة التقويم الهيكلي. والأخطر أن من يفترض فيهم أن يكونوا في مقدمة المتصديين له والمعبئين ضده، أي أعضاء المكتب الجامعي، وضدا على الشعار المفترى عليه الذي يدعونه وهو الدفاع عن مصلحة العمال والمستخدمين، نجدهم يسوقون له كمستقبل زاخر وواعد بالامتيازات متغافلين أو بالأحرى متجاهلين (انسجاما ومصلحتهم كأرستقراطية عمالية) لطبيعة النظام الرأسمالي التي تقوم على الاستغلال المكثف لقوة العمل من أجل الربح والمزيد من الربح في مقابل التقليص إلى أقصى حد من النفقات، وحتى ما قد يتنازل عنه من فتات لن يؤثر على ما يتم مراكمته من ارباح. هذا دون أن نتجاهل ما يمثله هذا المخطط من إثقال لكاهل الجماهير الشعبية بتسعيرات الفواتير التي ستزداد ارتفاعا بما يعني ضرب حقها في أحد مواردها الحيوية.

فكيف يعقل أن يدعي المرء كونه نقابيا وهو يشجع مسلسل الخوصصة، بما تعنيه من استغلال مكثف وضرب للعمل القار وعصف بالمكتسبات....

وللرد على أصحاب الرؤية الوردية للخوصصة تحت ذريعة فشل وافلاس المؤسسة العمومية وتردي خدماتها، وهي الصورة التي يعملون على اضفاءها على الوكالات تهييئا لتفويتها.

وحتى لا نذهب بعيدا بالأمس القريب كانت الوكالات تشرف على جميع مسارات الخدمة من ألفها إلى ياءها وبأفضل مستوى على الرغم من عدم توفر الإمكانيات التكنولوجية الحالية. لكن مع دخول "ثقافة" التسيير المفوض والعمل بالمناولة (مقاولات من الباطن)، التي لم تكن سوى تفويت لمجالات الخدمة لشركات يترأسها في الغالب أشخاص كانوا أو لازالوا يشتغلون في نفس القطاع، أصبحت النتائج كارثية.

فإذا أخذنا على سبيل المثال الجانب اللوجستي وبعد أن كانت الوكالة تقوم بشراء السيارات لإنجاز مهامها وتتوفر على مرآب وورشة الإصلاح وكذلك للتزود بالوقود، وقد تدوم السيارة في الخدمة أزيد من عشر سنوات ليتم في الأخير بيعها في المزاد؛ أصبح القاءمون على الأمر يلجؤون لعملية الكراء المكلفة، اذ بعملية حسابية بسيطة سنجد انه في ظرف أربع سنوات سيكون المبلغ الذي تم صرفه في هذه العملية كافيا لتغطية ثمن سيارة جديدة، هذا بالإضافة إلى الصيانة والاصلاح...التي تتم في ورشات خارج الوكالة بما يضاعف المصاريف ويعصف بعدة مناصب للشغل؛ أضف إلى ذلك عملية كراء مقرات ملحقات الوكالة وحتى الطابعات....

والمثال الثاني يتعلق بخدمة الماء والكهرباء والتطهير، حيث تم أللجوء الى شركات المناوبة بهذه المجالات ضمن حملة من الدعاية بأنها ستحدث ثورة في الخدمات باعتمادها العنصر التكنولوجي، لتبين بالملموس أن الأمور قد اتخذت منحى عكسيا وهو ما يؤكده تراكم الأخطاء وتعدد شكايات المواطنين من تردي الخدمات بالقياس مع السابق حين كانت تؤدى من طرف مستخدمي الوكالة، علاوة عن كونها عملت على تقليص فرص الشغل القارة، وضاعفت التكاليف على الزبناء.

وهكذا أصبحنا نكتوي بنار التسيير المفوض، مستخدمين وزبناء، بينما المستفيد الوحيد من العملية هم اصحاب هاته الشركات المفوتة أساسا على قاعدة الزبونية والمحسوبية.

ففي دولة البورجوازية التبعية هاته والتي تحكمها المزاجية في التسيير، وتسعى بخطى حثيثة لتصفية وتفويت القطاعات الاستراتيجية، في إطار لهاثها وراء نهب خيرات البلد وخدمة أسيادها الإمبرياليين، لا مجال حتى للتوهم بأن تحضرها نية إجراء تقييم لأداء شركات المناولة، مادامت هذه الأخيرة لا تمثل إلا تمهيدا للخوصصة الشاملة، رغم فشلها، وباعتراف مؤسسات تعتبر" منتخبة"، من داخل المدن التي طبقت بها على مستوى هذا القطاع.

إننا لا نهدف من خلال محاولة قراءتنا لهذا الواقع رسم صورة سوداوية للآفاق، بقدر ما نتوخى دق ناقوس الخطر وفضح هاته "القيادات" الهجينة التي تتاجر بمصير المستخدمين/ات من أجل مصالحها الشخصية والفئوية.

إذ كيف يعقل أن يكون الجميع: "المكتب الوطني للكهرباء" و" المكتب الوطني للماء الصالح للشرب" و"الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء والتطهير"، منضوين تحت نفس النقابة (إ م ش) و يناقش كل طرف بشكل منفرد ووفق قانونه الأساسي الخاص مع السلطات (الوزارةالوصية) عملية إدماجه في الشركات الجهوية للتوزيع، ألا يعد ذلك ضربا من العبث؟!!! بل والأدهى من ذلك أن ممثلي نفس المركزية النقابية فيما يسمى "مجلسا للمستشارين" قد صوتوا على قانون خوصصة هذا القطاع في الوقت الذي كان يتظاهر فيه مستخدمات ومستخدمو " المكتب الوطني للماء الصالح للشرب" التابع لنفس النقابة أمام البرلمان!!! وأصر رئيس فريقها إلا أن يصرح أنهم غير معنيين كبرلمانيي إ م ش بما يقع في الشارع!!! إن مثل هاته المواقف الخيانية هي التي شجعت على تمريره ونشره في الجريدة الرسمية.

فالحل لا يمكن أن يكون فاعلا الا بتكثيف الاتصالات بين المناضلين الفعليين وخوض النقاش الجاد لصياغة قانون أساسي موحد يكون بمثابة أرضية صلبة لضمان حقوقنا، مع خلق شروط التعبئة داخل كل هاته المؤسسات ورسم مسار نضالي مع بلورة ملف مطلبي واضح، حتى نكون قادرين على مواجهة آثاره (المكتسبات المادية والمعنوية، ظروف واستقرار العمل...) وعلى المواطنات والمواطنين (زيادات محتملة جدا في أسعار الماء والكهرباء، وفي الخدمات المرتبطة بهما، ضمان التزود بهما من عدمه حسب المناطق...)

ويبقى الحل الوحيد امام الجميع: مستخدمين وزبناء هو مواجهة هذا المخطط والعمل على إسقاط القانون المؤسس له.

الشعبيّة:

بيان العدوان الخماسي هدفه شيطنة الفعل الفلسطيني المقاوِم

قالت الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، إنّ الموقف العدواني الذي حمله بيان الدول الخمسة، الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، لن يؤثّر على شعبنا وقوى المقاومة فيه، وما جاء في هذا البيان من تهديدٍ لقوى المقاومة التي تساند الشعب الفلسطيني في وجه العدوان محض غطرسة استعماريّة فارغة، فقد ولّى الزمن الذي كنّا نقتل فيه فرادى.

وأكّدت الجبهة، أنّ هذا البيان يمثل امتدادًا لسياسات دعم الاحتلال في حصاره وعدوانه وجرائمه ضد شعبنا، وشيطنة كل فعلٍ يقوم به الفلسطيني دفاعًا عن نفسه، وأنّ مثل هذه المواقف هي ما قاد ويقود لاستمرار نزيف الدم، ويصعّد الصراع ويأخذ الجميع لحربٍ اقليميّةٍ سيكون الخاسر الأوّل فيها هو الكيان الصهيوني وهذه العصابة الاستعماريّة.

وشدّدت الشعبيّة، أنّ قوى العدوان أغلقت كل بابٍ بإصرارها على دعم المجازر الوحشيّة الصهيونيّة المرتكبة ضد شعبنا، بل والمشاركة فيها بالغطاء السياسي والدعم العسكري المعلن والمواقف العدائيّة.

واختتمت الجبهة تصريحها، بالتأكيد على أنّ الشعب الفلسطيني لن يساوم على حريته وحقوقه المشروعة، وأنّ التاريخ شاهد على أن الخضوع لهذه التهديدات والغطرسة الاستعمارية هو وصفة موت مؤكّد وطريق للذل والعبودية والابادة.

غزة ــ بوابة الهدف

«الديمقراطية»:

أساطيل بايدن وحاملات طائراته لن ترهب شعبنا ولن توقف مسيرتنا النضالية

أصدرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بياناً قالت فيه:

إن أساطيل الرئيس الأميركي جو بايدن، وحاملات طائراته، لن ترهب شعبنا الفلسطيني، ولن تثنيه عن مساره النضالي إلى أن يتحقق هدفه في تقرير المصير لكل الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، واستعادة حقوقه الوطنية المشروعة كاملة.

وقالت الجبهة الديمقراطية: إن إرسال الولايات المتحدة أسطولها إلى شرق المتوسط، قرب شواطئ فلسطين المحتلة، يؤكد عمق حالة الانهيار التي أصابت دولة الاحتلال، وحكومتها وقياداتها العسكرية، ومدى قدرة شعبنا بإرادته الصلبة وثباته، وشجاعته، على صياغة الأحداث، ورسم مسار التاريخ والمستقبل، وإسقاط مشاريع التذلل والأوهام الهادفة إلى مسخ حقوقنا، وتصفية قضيتنا الوطنية.

وجددت الجبهة الديمقراطية إشادتها ببطولات شعبنا في قطاع غزة، والضفة الفلسطينية وفي القلب منها القدس، وفي كافة أماكن تواجده، وقد توحد في معركة الخلاص من الاحتلال والاستيطان، في وحدة ميدانية مشرفة، تزداد يوماً بعد يوم تماسكاً ونهوضاً.

كذلك أدانت الجبهة الديمقراطية الهجمات الوحشية التي يتعرض لها القطاع، خاصة استهداف العدو منازل المدنيين، والنساء والأطفال، بعد أن عجز عن مواجهة أبطال المقاومة، وسقط ذليلاً أمام بنادقهم وقبضاتهم.

الإعلام المركزي9 أكتوبر

استشهاد 6 صحافيين منذ بدء العدوان الصهيوني على غزة

استشهد 6 صحافيين حتى صباح اليوم الثلاثاء 10 أكتوبر منذ بدء العدوان الصهيوني على قطاع غزة وهم الشهداء الصحافيون هم: محمد الصالحي، مصور وكالة "السلطة الرابعة"، وإبراهيم لافي، مصور وكالة "عين ميديا"، وأسعد عبد الناصر شملخ، وسعيد الطويل رئيس تحرير موقع الخامسة للأنباء، ومحمد صبح، مصور وكالة خبر، وهشام النواجحة.

وفجر اليوم الثلاثاء، استشهد صحفيان وأصيب آخرون بجراح وصفت بالخطيرة، بغارة جوية أثناء تغطيتهم لقصف إسرائيلي لعمارة تضم عددا من المكاتب الصحفية غرب مدينة غزة.

ويستمر العدوان الصهيوني على قطاع غزّة، منذ صباح السبت 7 أكتوبر/ تشرين أوّل، والذي جاء عقب إعلان المقاومة الفلسطينية عن انطلاق معركة "طوفان الأقصى"، للردّ على جرائم الاحتلال في القدس المحتلة والأقصى والأسرى وعلى كل شعبنا، والتي افتتحتها باقتحام عشرات المواقع العسكرية لجيش الاحتلال على امتداد "غلاف غزة"، تمكنت خلالها من القضاء على مئات المستوطنين والجنود، بالإضافة إلى أسر العشرات وربما من الجنود والمستوطنين.

وتشن طائرات الاحتلال الحربيّة مئات الغارات تستهدف بيوت ومنازل المواطنين، علاوة على تدمير عدد من الأبراج والمباني السكنية والحكومية، في ظل فشلها في مواجهة المقاومة الفلسطينية بكل فصائلها، التي ما زالت تشتبك مع العدو داخل الأراضي المحتلة.

عن بوابة الهدف

الجبهات العربية المقاومة للتطبيع
تحيي المقاومة الفلسطينية وتدعو الشعوب العربية لإسنادها

حيّت الجهات العربية المقاومة للتطبيع مع العدو الصهيوني، المقاومة الفلسطينية الباسلة، وجعت الشعوب والمواطنين للمشاركة في المعركة كل من موقعه.

وقالت الجبهات في بيان مشترك أصدرته اليوم الثلاثاء، إنها توقفت أمام مشاهد البطولة والفداء التي تقدمها المقاومة الفلسطينية الباسلة رأس حربة المنطقة العربية في مواجهة الثكنة العسكرية الدائمة لقوى الغرب المعادية لشعوب العالم، الكيان الوظيفي المسمى بالكيان الصهيوني.

وقدم الموقعون على البيان ارفع مشاعر العز والفخر بما تقدمه المقاومة الفلسطينية الباسلة من عمل مقاوم، غير قواعد الاشتباك في الأرض التي يستعمرها الصهاينة، وهو ما يعتبر أضخم عمل مقاوم منذ أن نشأ هذا الكيان الغاصب، إذ يشكل طوفان الأقصى نقلة نوعية في العمل المقاوم والصراع مع العدو الصهيوني وينقل الحرب إلى داخل الأراضي التي استعمرها العدو منذ العام 1948، موقعًا أشد الخسائر في صفوف جنود جيش العدوان الصهيوني وعصابات مرتزقة المستوطنين، معلنًا عن فتح صفحة جديدة في صراعنا في مواجهة المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، تعيد لقضيتنا الأولى بريقها وتجدد التأكيد على أن لا شيء بيننا وبين هذا الكيان الغاصب إلا الحرب وإننا حتمًا لمنتصرين بإرادة المقاومة والقتال.

وأكد البيان على أن معركة طوفان الأقصى وما شكلته اليوم من أمل للتحرير لدى شعوب المنطقة العربية تؤكد أن لا سبيل لإيقاف هذا المشروع الصهيوني إلا بالمقاومة الشاملة بكافة أشكالها المستندة إلى مقاربة تفيد بعدم مشروعية هذا الكيان بالكامل، حيث أن "الاستعمار لا يرفع يده إلا إذا جعلت السكين في عنقه".

وتابع: "لا فائدة مرجوة من الرؤية التي ولدت في سبعينيات القرن الماضي ولا تزال مستمرة حتى اليوم عند المرتبطين بمصالح مع "الغرب"، الرؤية المنصاعة لهذا "الغرب" ومصالحه وبعيدة كل البعد عن مصالحنا العربية، وهي الرؤية القائمة على ضرورة استمالة "الغرب" والمجتمع الدولي والاحتكام للقانون الدولي، إذ يرتبط هذا الكيان الغاصب بمصالح بنيوية مع هذا "الغرب"، ولا يمكن بحال من الأحوال إلا أن يكون هذا "الغرب" إلا في صف المغتصب الصهيوني لما يحقق له من مصالح وأن القيم التي يتبجح بها هذا "الغرب" ما هي إلا أكذوبة، إذ أن مصالحه وحدها هي التي تدفعه لصنع سياسته".

وبين الموقعون أن "هذه الحرب تكشف عن الشوط الكبير الذي قطعته المقاومة الفلسطينية وحاضنتها الشعبية على امتداد المنطقة العربية بأسرها وفق مبدأ وحدة الساحات، وليس الساحات القتالية المباشرة في خطوط النار الأمامية فحسب، بل كل ساحات بلداننا وشعوبنا التي ما تنفك تؤكد أننا لن نقف متفرجين ولن نحمل ساحات محددة لوحدها مشروع تحريرنا، فمنذ انطلاق القذيفة الأولى من أراضي غزة، هبت كل الساحات العربية من المحيط إلى الخليج لتعلن عن عزها وفخرها ووقوفها الكامل وانصهارها في القتال ضد المشروع الصهيوني في المنطقة، وأن الضربات للمقاومة الباسلة أعادت شيئا من كرامة شعوبنا العربية التي سلبتها إياها قوى الاستعمار الاستيطاني وشركائهم المحليين معلنين أن شعبنا العربي ليس متضامن مع القضية الفلسطينية فحسب، بل نحن جميعًا شركاء في النضال لتحرير الأرض والبشر والقرار العربي من هيمنة الصهاينة وقوى الإمبريالية العالمية وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي يشكل الكيان الصهيوني الغاصب راعي المصالح لها ولبقية القوى الغربية المعادية في بلادنا، وأن قدر شعب فلسطين أن يكون طليعتنا وحربتنا في مواجهة أعداء الشعوب المقهورة في العالم".

وأضاف: "فمنذ ساعات الحرب الأولى انطلقت المسيرات والندوات والوقفات الداعمة للمقاومة الفلسطينية في حربها ضد الكيان الغاصب بدءًا من اليمن الذي خرجت فيه عشرات الآلاف للشوارع رغم الوضع الإنساني الصعب الذي يعيشه وانطلقت المسيرات في الكويت وعُمان وقطر والأردن والبحرين والمغرب والجزائر وتونس وموريتانيا ولبنان وسوريا و مصر رغم الأوضاع الأمنية واتفاقيات التطبيع التي وقعتها بعض تلك الأنظمة ومخيمات شتات شعبنا الفلسطيني، مبينة توق شعبنا العربي لمن يعيد له مجده وعزته وكرامته، وصولاً للضربات العسكرية التي وجهتها المقاومة اللبنانية الباسلة لمواقع للعدو في شمال الأراضي المستعمرة وفق مبدأ وحدة المصير معلنين أننا لن نترك شعبنا الفلسطيني البطل يقاتل وحيدًا، دون أن ننسى الإشارة إلى العمليّة في مصر، والتي تثبت أن شعبنا في مصر، ورغم عقود وعقود من التطبيع الرسميّ، لن يخضع للهيمنة الصهيونيّة".

ونوه الموقعون على أنه وفي الوقت الذي يخوض فيه شعبنا العربي مجتمعًا معركة الكرامة والعزة والفداء، يطل علينا بعض المطبعين الذين يقفون في الضفة الأخرى من التاريخ، بحجة السلام أو الاستسلام محاولين الترويج لفكرة أنه يجب عدم المساس بالمستوطنين المستعمرين الذين يعتبرونهم أبرياء، لذا وجب التأكيد على أنه ما يساق من قبل هؤلاء ما هي إلا محاولة لكسر الحاجز النفسي، وتصوير المستوطنين على غير ما هم عليه: معتدين مغتصبين للأرض، يشكّل وجودهم بحدّ ذاته فعل اعتداء عنيف على أصحاب الأرض الأصليين، ومستقبلهم، وأمنهم.

وشدد الموقعون على أن هذه المرحلة تلقي على عاتقنا وعاتق شعبنا العربي مسؤولية كبرى لا تقتصر فقط على مقاطعة المطبعين والعمل الجاد الدؤوب لعزلهم وإلغاء كافة اتفاقات التطبيع المذلة والمهينة التي وقعت عليها الأنظمة، بل وجوب إعادة تفعيل سلاح المقاطعة، وليس مقاطعة البضائع الصهيونية فحسب، بل الداعمين لها وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تتوان للحظة لإعلان دعمها وانحيازها الكامل للكيان الصهيوني ووقوفها الأكيد ضد كل مصالح شعبنا العربي التي عاثت فيها قتلًا ودمارًا وتفكيكًا، فها هي تحرك أساطيلها وقطعها الحربية باتجاه أراضي فلسطين المحتلة دعمًا للكيان الغاصب، وردًا على ذلك ندعو شعبنا العربي لمقاطعة كافة البضائع والشركات الداعمة للاحتلال والتابعة له والعلامات التجارية الأمريكية، وندعو لسحب كافة الودائع العربية من البنوك الأمريكية والاقتصاد الأمريكي، ومحاربة الرواية الصهيونية والمروجين لها، وهذه مسؤولية مشتركة بين شعوبنا كافة ودورهم في هذه المعركة الطاحنة وفي هذه اللحظة الحاسمة من التاريخ العربي وتاريخ العالم وأحراره.

وفي ختام البيان، جدد الموقعون على أن ما يقوم به الكيان الصهيوني اليوم من عمليات عدوانية وارتكابه للمجازر في حق شعبنا وأهلنا في غزة، تأتي في إطار إعادة بناء سمعة الجيش الذي قيل عنه إنه لا يقهر، لنراه ينهار أمام مقاتلين يتسلحون بإرادة الحق الصلبة.

الموقعون:

البحرين الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني
لبنان حملة مقاطعة داعمي "إسرائيل" في لبنان
الأردن الحملة الوطنية الأردنية لإسقاط اتفاقية الغاز مع الكيان الصهيوني
المغرب الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع
مصر الحركة الشعبية المصرية لمقاومة الصهيونية
موريتانيا حركة نستطيع موريتانيا
الكويت الكويت تقاطع
تونس الحملة التونسية لمقاطعة ومناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني
مصر الحملة الشعبية المصرية لمقاطعة إسرائيل

الحلفاء: محرقةُ أوكرانيا تتّسع

رغم أنّ الحرب الروسيّة – الأوكرانيّة، حصدت أرواح مئات الآلاف من "السلاف" إلا أن الأسوأ لم يأت بعد، فبينما ينتظر الجنود في ميادين القتال الشتاءَ القارس ليحجز بينهم، ويمنح ضباطهم ذريعةً معقولة كي لا يلقون بهم علفًا للمدافع؛ يبدو أن المنظومة الغربية عملت بجهد لحرمان طرفي القتال من فرصة وقف أو خفض المجزرة خلال الشتاء.

ومنذ أسابيع عدّة باتت رؤية حملة الشتاء جاهزة، موجات من القصف الاستراتيجي على الأراضي الروسية، وما نراه اليوم ليس إلا بوادر لما سيقوم به طيران الناتو"الذي يضع علم أوكرانيا" وترسانته الصاروخية خلال الشتاء، وقد تحمّس جنرالات بريطانيا معلنين أنهم سيرسلون قوات إلى الأراضي الأوكرانية بشكل معلن، ولكن المشكلة في هذا أنه قد يتجاوز بكثير قدرة الحكومة والقيادة الروسية على ضبط ذاتها لمعايير حصر الحرب ومحدداتها في الساحة الأوكرانية، ومن يرى مدنه تدمر ومرافق بلاده تسحق على يد عدوه التاريخي لن تكون يده المسلحة نوويًا في قمة انضباطها، وهو ما يعني أننا اليوم أقرب من أي وقت مضى في التاريخ الإنساني لتبادل القصف النووي؛ ترجيحات أغلب الخبراء تشير إلى أنه سيقتصر على حدود ساحة الحرب الأوكرانية، وربما المناطق المتاخمة لها داخل روسيا، ولكن الواقع أنه في لعبة لم يلعبها أحد من قبل يصعب حقًا توقع النتائج وإلى أين قد تنزلق الأمور.

هذه حرب الناتو، فالحرب الروسية الأوكرانية قد انتهت بعد أسابيع من اجتياح الروس لأوكرانيا بغية تغيير نظامها، وهو ما فشلوا فيه بوضوح ليتمسكوا بعدها بالدفاع عن المناطق ذات الأغلبية السكانية الروسية، أما أوكرانيا التي تمحورت مطالبها في بدايات الحرب بخروج القوات الروسية من حدودها المعترف بها دوليًا "حدود 1991" لم يتبق منها شيء، وإذا كان الروس قد سيطروا على حوالي 10 – 20 في المائة من الأراضي الأوكرانية، فقد تكفل "حلفاء" أوكرانيا بالباقي، فلا يوجد منطقة أو مرفق أو مؤسسة في البلاد لا يخضع لأوامر جنرالات الحرب في الناتو، وباستثناء كونها منصة هجوم لخليط من قوات حشدها حلف الناتو للهجوم على روسيا، فالبلاد شبح عن شيء قديم مات، وجديد لن يولد إلا جثةً ملغومة.

من ينظر للحرب الأوكرانية الروسية اليوم بعد هذه السنوات يدرك جيّدًا أن أيًا من الأوكران والروس لن يحققوا شيئًا فيها، فالروس لن يحصلوا على أوكرانيا جارة وصديقة، فالبلاد قد تحولت لمزرعة لكل أنواع الأسلحة الغربية المصوبة والمستخدمة تجاه روسيا، والمطالب واضحة، ولا علاقة لها بمصير أوكرانيا؛ المطلوب القتال حتى آخر أوكراني من أجل استسلام موسكو، وفقدان قرارها وسيادتها بشكل نهائي، ففي عصر الأمبراطورية الأمريكية لا مكان لقوى مستقلة؛ فإما اتباع أو أعداء.

الأوكران أيضًا يتم إرسال من تبقى من رجالهم للموت دفاعًا عن رؤية الناتو بضرورة خضوع روسيا، ومن يرغب بمعرفة موضع الأوكران لدى حلفائهم في الناتو، فعليه أن يراجع كيف تعامل جنرالات الحلف مع أبرز معضلة واجهتهم في إدارة الهجوم الأوكراني المضاد منذ مايو المنصرم، حقول الألغام الروسية تكفلت لأسابيع بإفشال الهجمات المضادة وخسرت القوات المهاجمة الكثير من المركبات المدرعة والدبابات التي زوّدهم بها حلف الناتو، الحل الذي قدّمه جنرالات الناتو لأصدقائهم الأوكران بسيطة، لا ترسلوا دبابتنا ومدرعاتنا، أرسلو جنودكم أوّلًا عبر حقول الألغام، وفي خطوط مباشرة صوب فوهات المدافع الروسية.

وبينما يتم رفع سن التجنيد الإجباري للأوكران ليشمل المسنيين فوق ٧٠ عامًا، يعلن جيران أوكرانيا من أعضاء حلف الناتو صراحةً عن نواياهم لتقسيم أراضي أوكرانيا بينهم، ولا يمانع أيٌ منهم من إرسال البلاد، وربّما جزء هائل من العالم لمحرقة نووية.

عن بوابة الهدف الإخبارية

شبيبة النهج الديمقراطي العمالي:

الفخر والاعتزاز بالمقاومة الفلسطينية وكل الإدانة للكيان الصهيوني والمطبّعين معه

لا أهلا ولا مرحبا باجتماع الأدوات الإمبريالية في مراكش

لا كأس عالم في المغرب بدون إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، تشغيل الشباب، احترام الحريات وإقرار سياسات وطنية في خدمة الشعب وليس الرأسمال

في أجواء من البهجة والفخر بمعركة "طوفان الأقصى"، عقد المكتب الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي، اجتماعه الدوري العادي، يوم 07 أكتوبر 2023، بالمقر المركزي في الرباط، وبعد تدارس مختلف القضايا المطروحة على جدول أعماله، قرّر أن يعلن للرأي العام ما يلي:

– اعتزازه وتهنئته للشعب الفلسطيني بمعركة "طوفان الأقصى" التي تخوضها المقاومة الفلسطينية الباسلة، والتي تبرهن من جديد على مركزية القضية الفلسطينية في منطقتنا، وتهدم خرافة "الجيش الذي لا يقهر"، وتوجّه ضربة موجعة لعمليات الهرولة نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني العنصري الغاصب، كما تشدّد على ملحاحية وحدة الصف الفلسطيني والالتفاف حول المقاومة ومساندتها؛

– استنكاره للعدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني، والهجوم الهمجي على قطاع غزة، ويدعو إلى توسيع وتكثيف التضامن الشعبي في المغرب والمنطقة العربية والعربية، ومختلف بقاع العالم؛

– تعبئة وانخراط الشبيبة في مختلف التظاهرات المساندة للمقاومة والشعب الفلسطينيين، خصوصا عبر الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع، كما يجدد الدعوة إلى تعزيز النضال المناهض للتطبيع والضغط على دولة المخزن للتراجع عن هذا المسار البئيس؛

– بمناسبة عقد مجموعة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي اجتماعاتها السنوية بمراكش من 9 إلى 15 أكتوبر، تذكّر شبيبة النهج الديمقراطي العمالي بالأدوار الإستعمارية التي تلعبها هذه الأدوات الإمبريالية، والويلات التي جرّتها على شعوب العالم، خصوصا من خلال تعزيز موقع الدولار في النظام العالمي، وآليات الديون التي تركّع من خلالها الكثير من دول العالم وتقوّض سيادتها، ناهيك عن جوهرها كوسائل للنهب المقنّع، وتكريس التبعية وتفوّق المركز على حساب شعوب العالم المضطهدة؛ كما تثير تداعيات إملاءات هذه الأدوات على المخزن، تلميذها النجيب المجتهد، وما كان لذلك من خوصصة لمؤسسات عمومية كثيرة، وضرب قطاع واسع من الخدمات الاجتماعية، بما فيها التعليم والصحة والتشغيل، وما لذلك من تأثيرات خطيرة على الشعب المغربي والشباب على وجه التحديد، الذي يعاني من ويلات التهميش والبطالة والقمع؛ ومن هذا المنظور، نجدد التأكيد على انخراط شبيبتنا في "الدينامية الديمقراطية المغربية لمناهضة قمة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومشاركة الكيان الصهيوني بمراكش" وندعو إلى دعمها وجعلها محطة لفضح هذه المؤسسات وسياساتها النيوليبرالية المملاة على النظام المخزني، كما ندعو الشباب المغربي إلى المشاركة بقوة في المسيرة الشعبية الوطنية التي سيتم تنظيمها يوم الأحد 15 أكتوبر على الساعة الـ 11 صباحا بمراكش، لكي نسمع صوتنا وندين هذه المؤسسات؛

– تحذّر الشبيبة النهج الديمقراطي العمالي من الارتفاع المخيف للمديونية، والتي بلغت متم السنة الماضية 1146 مليار درهم، علاوة الخطوط الائتمانية التي لجأ إليها المغرب خلال هذه السنة، والتي تجعل بلادنا عرضة للمزيد من الإملاءات الإمبريالية، وتكرّس المزيد من السياسات النيوليبرالية التي أرهقت الشعب والشباب وأدّت إلى المزيد من الهشاشة؛

– بعد إعلان الاتحاد الدولي لكرة القدم اختيار الملف المشترك للمغرب وإسبانيا والبرتغال كمرشح وحيد لتنظيم نهائيات كأس العالم لكرة القدم 2030، نشدّد على أنه لا يستقيم تنظيم تظاهرة رياضية من هذا النوع، ودولة المخزن ما زالت تعتقل مواطنيها وتسجنهم على خلفية آرائهم ونشاطهم السياسي، وتنهج سياسات تكرّس بطالة الشباب، وتحاصر القوى المناضلة، الحية والديمقراطية، وتهمّش قسما واسعا من الشعب، وعلى هذا الأساس، نرفع شعار "لا كأس عالم في المغرب بدون إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، تشغيل الشباب، احترام الحريات وإقرار سياسات وطنية في خدمة الشعب وليس الرأسمال"؛

– نؤكد على رفضنا للنظام الأساسي لموظفي التربية الوطنية، الذي يكرّس التشتّت والعمل بالعقدة، ويزيد من نزيف قطاع التعليم، ونساند المعارك النضالية من أجل إسقاطه، وإقرار قوانين وسياسات تستجيب لطموحات الشغيلة التعليمية وتنهض بقطاع التعليم في بلادنا، كما نندّد بالقمع الهمجي الذي تعرض له الاساتذة أثناء وقفتهم الاحتجاجية أمام مقر وزارة التربية الوطنية في الرباط يوم 05 أكتوبر 2023؛

– نعتبر أن الإصلاح البيداغوجي الجامعي الجديد، يأتي ليعمّق من أزمة التعليم العالي، ويبين عن تخبط الوزارة في التعامل مع هذا القطاع الحيوي، خصوصا وأن هذا المخطط يزيد من تشتيت البرامج وإفراغها من مضمونها، كما يحاول الالتفاف على ضعف بنيات الاستقبال والنقص الحاد في الموارد البشرية، وهو ما يقتضي النضال من أجل إسقاطه ووقف مسلسل ضرب الجامعة المغربية المنهكة بعقود من السياسات التخريبية؛ كما نجدّد تضامننا مع نضالات الحركة الطلابية، ومن ضمنها معركة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في جامعة ابن طفيل بالقنيطرة، ونطالب رئاسة الجامعة بفتح الحوار مع الطلاب والاستجابة لمطالبهم العادلة والمشروع.

المكتب الوطني: 7 أكتوبر 2023

تتمة: التصريح الصحفي لـ "الدينامية الديمقراطية المغربية لمناهضة قمة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بمراكش

<<<

الخوصصة وضرب خدمات الماء والكهرباء والتطهير السائل والإنارة:

ظلت نفس الاختيارات النيوليبرالية مستمرة من طرف الحكومات المتعاقبة، فقد دخل القانون رقم 83.21 المتعلق بإحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات لتدبير خدمات الماء والكهرباء والتطهير السائل والإنارة حيز التنفيذ، بعد المصادقة عليه في البرلمان، وبالتالي سيتم تعميم خوصصة ماء الشرب والكهرباء والتطهير السائل والإنارة العمومية وإخضاعها لقانون السوق، مما سيشكل عائقا جديدا أمام ولوج المواطنات والمواطنين لهذه الخدمات الأساسية ويحرم أغلبهم من التوفر على شروط الصحة وتعليم الأطفال ويعمق بالتالي من واقع الفقر والبؤس الذي ترزح تحته قرى وهوامش المغرب.

مشاركة الكيان الصهيوني في مؤتمر مراكش:

سيحضر وفد عن الكيان الصهيوني لمراكش قصد المشاركة في الاجتماعات السنوية للبنك العاملي وصندوق النقد الدولي بمراكش، في الوقت الذي تواصل فيه قوات الاحتلال الصهيوني عدوانها الغاشم وجرائمها ضد الإنسانية ضد الشعب الفلسطيني وضد سوريا ولبنان...، مواصلة بذلك احتلال وضم الأراضي الفلسطينية وهدم المباني على رؤوس ساكنيها، بمن فيهم الأطفال والشيوخ، فضلا عن اعتقال واغتيال الآلاف من أعضاء المقاومة الفلسطينية، واعتداءاتها على الأراضي السورية واللبنانية،

وإن استقبال الوفد الصهيوني بمراكش، يعتبر تكريسا للتطبيع معه وتشجيعا له على سياسة الاحتلال والميز العنصري إزاء الشعب الفلسطيني وسياسة الاغتيالات المتواصلة لقادته وأطفاله...

إن الحركة والدولة الصهيونية وثيقة الصلة بتطور الامبريالية العالمية حيث ارتبطت منذ نشأتها بالمشاريع الاستعمارية الكبرى. فالكيان الصهيوني هو بمثابة كلب الحراسة الذي يحرس مصالح الرأسمالية الغربية وعلى رأسها الأمريكية في منطقتنا.

السيدات والسادة،

إن التحديات المطروحة على "الدينامية الديمقراطية المغربية لمناهضة قمة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومشاركة الكيان الصهيوني بمراكش" تتجسد في التصدي لسطوة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومجابهة السيطرة الامبريالية والصهيونية، وإقرار حق الشعب المغربي المشروع في تنمية مستقلة تلبي مصالحه الآنية والبعيدة.

إن "الدينامية الديمقراطية المغربية لمناهضة قمة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومشاركة الكيان الصهيوني بمراكش" تدعو إلى:

– تشكيل شبكة دولية تناهض الإمبريالية والرأسمالية، وترفض وصاية المؤسسات المالية الامبريالية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية؛ وتطالب بتشجيع الاستثمار في الخدمات العمومية؛

– النضال من أجل إسقاط الديون ذات الطابع الاستعماري وإلغائها؛

– حماية حقوق الإنسان والنهوض بها السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية؛

– فرض تعويضات عن الدمار البيئي والسياسات الاستعمارية وعشرات السنين من التبادل غير المتكافئ؛

– فرض منظومة نقدية متحررة من فخ دَوْلَرَة الاقتصاد العالمي؛

– الرفض المطلق للتطبيع مع الكيان الصهيوني ومناهضة كل أشكاله؛

– تنظيم تظاهرات وأنشطة فكرية وإشعاعية واحتجاجية مضادة لاجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بالمغرب؛

– فضح وتعرية سياسات هاتين المؤسستين وإبراز الأضرار التي تلحقها بالشعوب.

إن الوعي بأهمية العمل المشترك والنضال الوحدوي ضد الإمبريالية والنيولبرالية والديون غير المشروعة ومواجهة السياسات النيوليبرالية يطرح على القوى المناضلة أن تستجمع صفوفها وتنخرط في المبادرات النضالية لإعادة بناء الإطارات المشتركة من جبهات وتنسيقيات وإبداع كل الأشكال التي تسمح بحشد القوى ورص الصفوف من أجل تقوية وتوحيد النضال لمواجهة سياسة تفكيك المرفق العام وتسليع الخدمات والخوصصة وتحرير الأسواق ومواصلة نهب ثروات الشعوب وتدمير البيئة...

الحضور الكريم

إن هذا التصريح الصحفي، فبقدر ما يعكس واقعا معقدا يوضح سطوة هذه المؤسسات المالية الامبريالية وتماهي الدول التابعة في تنزيل مخططاتها وتوصياتها التي لا تنتج سوى الدمار الاجتماعي والتخلف والفقر... فهو يطرح على كل القوى التواقة إلى التحرر والتقدم والحرية والانعتاق تحديات كبرى ومسؤولية قيادة النضال والمعارك في مواجهة الإمبرياليات والصهيونية.

السكرتارية الوطنية: مراكش، في 8 أكتوبر 2023

تتمة: تسليع قطاع التعليم العالي بالمغرب سياسة طبقية بامتياز

>>> إن خوصصة التعليم العالي بالإضافة إلى غياب علاقة ممنهجة وثيقة وهادفة بين (سلطة المعرفة) المفترضة في (خطاب) البحث العلمي، وبين سلطة السياسة والاقتصاد القائمة في المؤسسات الحكومية ومراكز النفوذ والمال في المجتمع، يفقد البحث العلمي، الذي يفترض أن تكون مؤسسات التعليم العالي والجامعي معقلا له، دوره التنموي والتحديثي الريادي، ووظيفته التوجيهية في عقلنة القرار السياسي والاجتماعي وفي ترشيد الممارسة الفكرية والاجتماعية بشكل عام. وفي هذا الإطار أيضا من القطيعة أو الطلاق بين ما يمكن تسميته بـ " القرار العلمي" و" القرار السياسي والاجتماعي"، تتدهور مكانة البحث العلمي وتتراجع مجموعة هامة من الشروط المادية والمعنوية المتعددة التي يتطلبها دعم هذا البحث وإنماؤه والارتقاء به مؤسسيا واجتماعيا، وأطرا باحثة: من طلبة وأساتذة باحثين...

إن خوصصة وتسليع التعليم في المغرب أصبحت جزءاً أساسياً من النظام الاقتصادي - السياسي الريعي هدفه تقسيم المجتمع إلى قسمين: الأول يتكوّن من الفقراء والمهمشين الذين يدخلون إلى مدارس رسمية غير مدعومة وغير مؤهلة لتنتج تعليما جيّدا يعتمد التفكير العلمي و التحليل النقدي ومتسلحا بالعلم و قادرا على الابتكار و طرح السؤال، وهذا يتجلى بالملموس في المقررات و طريقة التدريس و انعدام الإمكانيات وطريقة انتقاء وتكوين الأساتذة والمدرسين و الحط من كرامة رجال و نساء التربية والتعليم ماديا ومعنويا و آخرها هو التوظيف بالعقدة و ذلك من أجل السيطرة عليهم بسهولة من طرف النظام الريعي. أما الثاني فيتكوّن من الأغنياء الذين يدرسون في مدارس وجامعات خاصّة، حيث يتم إدماج جزء منهم في النظام السائد وبالتالي يصبحون منظرين له والباقي يتم "تدريبهم" على فكرة الهجرة، لمنع تشكيلهم لأي تهديد على مصالح الطبقة الحاكمة.

إن التشجيع على الخوصصة زيادة على الأزمة المركبة التي تعاني منها الجامعة سيؤدي إلى تخلي الجامعة عن أدوارها الريادية وتصبح مؤسسة للتكوين المهني بدل أن تكون مؤسسة ذات مهام تربوية وعلمية وسياسية واقتصادية متعددة... يتمثل بعضها في تكوين وتأهيل العنصر/ الرأسمال البشري علميا ومهنيا وفكريا وسياسيا، رافده بذلك مختلف القطاعات الإنتاجية والمجالات المتعددة في المجتمع بما تحتاجه من قوى بشرية مؤهلة للإسهام في مشاريع التنمية الاجتماعية الشاملة.

إن الدولة لا تملك سيطرة تُذكر على قطاع التعليم العالي الخاص، حيث أنّ الرسوم الدراسية في المؤسسات الخاصة غير خاضعة للتنظيم ولا تتم مراقبتها على نحو منتظم. وما زاد الوضع سوءاً، هو وجود استثمارات في قطاع التعليم العالي الخاص من قبل أفراد ينتمون للكتلة الطبقية الطفيلية السائدة المتحكمة في القرار الساسي والاقتصادي، ممّا قد يؤثر سلبا تجاه عملية ما سمي "بالإصلاح" التعليمي.

إن سياسة الخوصصة ببلادنا وتبعيتها للدوار الإمبريالية وتخليها عن الجامعة العمومية وإفراغها من مهامها الأساسية (المعرفة، التنظير للمجتمع، إشاعة الفكر النقدي والعقلانية، تشجيع البحث العلمي والابتكار والتكوين المعرفي الجيد...) قد همشت الأستاذ الباحث والطالب الجامعي على السواء. إن عدم توفير التربة الملائمة للأساتذة الباحثين في جل التخصصات والأطباء والمهندسين ودفعهم إلى الهجرة أو دمجهم في سياسة النظام التبعية قد أثر سلبا على مردوديتهم الإبداعية في شتى المجالات.

إن السياسة التعليمية الطبقية بامتياز أدت إلى تنمية الحقد الاجتماعي بين طبقات المجتمع نظرا للفوارق الاجتماعية الصاروخية. وللخروج من هذا الوضع لابد من التموقع إلى جانب الطبقات الشعبية وعموم الكادحين والنضال من أجل تعليم ديموقاطي شعبي عمومي جيد وموحد للجميع يكون في مصلحة أوسع الجماهير الشعبية. فشعب مثقفا، واع، وعقلاني سيصنع المستحيل بدءا بتقرير مصيره بنفسه. إن تسليع التعليم والتخلي عن التعليم العمومي الجيد بجميع أسلاكه يعتبر جريمة ضد الإنسانية.

فلنناضل جميعا من أجل تعليم جيد، عقلاني ومتاح للجميع وبحث علمي يخدم الإنسانية ويساهم في تطوير البلاد ونموها وازدهارها.

تتمة: منظومة التعليمية لازالت تعيش أزماتها البنيوية

>>> وساهم العامل الاقتصادي في تعزيز الاتجاه السلعي ،بوازع الاستثمار بقطاع التعليم وتحقيق مردود وعائد ، فهو لايعتبر التعليم خدمة بل يقول إنه أصبح إنتاجا يجب أن يدر أرباحا لفائدة المستثمر.

وأخذا بعين الإعتبار لقوانين التأثير والتأثر ، فإن المجتمع بثقافته يؤثر على مؤسسات التربية ،ويحدد أهدافها ،ويرسم لها سياستها، ويجعل منتوجها التربوي سلعة خاضعة للعرض والطلب، بل حتى الثقافة بالمرتبطة بالاتجاه السلعي لها دور في خلق تربية سلعية.

ويحضر العامل السياسي والاجتماعي في تبني الدولة لخيار التسليع بقطاع التعليم، ناهيك عن العولمة كفاعل رئيسي في الاجهاز التدريجي على التعليم العمومي كخدمة واجب على الدولة تحمل أعبائها.

وفي خضم نفوذ التوجه الاقتصادي اللبيرالي وسيطرته على أجزاء واسعة من العالم، فكان له دورا في فرض خياراته الثقافية المبنية على الفردانية والانانية والمصالح الشخصية، مقابل فرض اختيارات طبقية عززت الهوة بين الاغنياء والفقراء، وهو ما جعل بيئة التسليع تنتعش وتتطور لتغزو مجالات متعددة داخل المدرسة أهمها:

الكتاب المدرسي: منذ سنين أقدمت وزارة التربية الوطنية على تفويت إنتاج وطبع الكتاب المدرسي لشركات عبر نظام الصفقات العمومية ،مما حوله إلى حلبة للتنافس بين لوبيات متصارعة داخل حلبة الوزارة على من يفوز بالكعكة. وبهاجس تجاري ربحي، يتم انتاج كتب مدرسية مختلفة لنفس المادة ونفس الاقليم ولما لا الجماعة ،حيث يدرس تلميذ في مؤسسة في كتاب مدرسي ،وبالمؤسسة المجاورة يفرض كتاب مدرسي مختلف، مما يجعل التساؤل حول جدوى هذا التعدد مشروعا لدى الأسر والفاعلين التربويين.

في خضم نفوذ التوجه الاقتصادي اللبيرالي وسيطرته على أجزاء واسعة من العالم، فكان له دورا في فرض خياراته الثقافية المبنية على الفردانية والانانية والمصالح الشخصية، مقابل فرض اختيارات طبقية عززت الهوة بين الاغنياء والفقراء، وهو ما جعل بيئة التسليع تنتعش وتتطور لتغزو مجالات متعددة داخل المدرسة

الدعم التربوي: إجراء تربوي يسعى إلى ردم الهوة وتقليص الفوارق في التعلمات بين تلاميذ نفس الفصل. وقد اتخذت الوزارة تفويض مجال الدعم التربوي إلى مؤسسة سدني في إطار اتفافية اطار تتعلق بالدعم التربوي بالمؤسسات التعليمية ،وتقوم هذه المؤسسة ب"تشغيل " شباب غير ملمين بالبرامج الدراسية وآلية الدعم بها، للقيام بهذه المهمة الصعبة بدعوى معالجة التعثرات المتراكمة لدى المتعلمات والمتعلمين. انه الوجه الآخر للتسليع الذي التحق بالمدرسة في ظل برنامج تنزيل مضامين خارطة الطريق.

فالدولة المغربية ،للأسف تصرفت مع إملاءات كبار مصاصي الدماء الدوليين كتلميذ نجيب ،ومهدت الطريق للمفترسين المحليين لخوصصة التعليم. والدليل على نجاح خطة الدولة في مشروع الخوصصة، هو التوسع المستمر للتعليم الخصوصي الذي كان ولايزال أكبر حاضن لعملية التسليع والتبضيع و يحضى بالعناية والدعم والامتيازات من طرف الدولة ومؤسساتها ، وهو ما كان سببا رئيسيا في فشل المشاريع الإصلاحية في تقديم نفسها منقذا للتعليم العمومي ،وبالتالي استمرار نزيف المدرسة العمومية.

ملاحظات حول " Marx tardif "

نورالدين موعابيد

لا أذكر طوال الأنشطة التي شاركت فيها مدة خمس وعشرين سنة، أو أكثر أنني سمعت ملاحظة عجفاء بخصوص استشهادي دوما ب"الأموات" من الفلاسفة والساسة اليساريين، الماركسيين.وهي ملاحظة أقل ما يقال عنها إنها كسيحة، سخيفة، ، لأن الأفكار العميقة، دائمة الاخضرار، لا تموت بموت أصحابها، و لا تتقادم، وإنما تتطاول على جغرافية الزمن، وإلا لماذا يخترقنا اليوم وسيخترقنا غدا، فلاسفة ومفكرون عاشوا وقضوا نحبهم في عصر ما قبل التاريخ الميلاديّ..؟! والمفجع الذي يرثي بحرارة صاحب الملاحظة أنه انسحب، مغادرا فضاء النشاط قبل أن يُفتح باب الردود على المتدخلين، و هذا مذل، مخز في آن، لأن الهروبية ليست من شيم الفكر المؤمن بالنقدَ والنقد الذاتيّ، وبالحق في الاختلاف..وباختصار شديد كانت ملاحظته تلك نقمة في طيها "نعمة"؛إذ تحولت إلى أحد مسوّغات كتابة هذه السطور، لاسيما بعدما أتحفني رفيق متميز باستجواب أجراه Romaric Godin مع Marcello Musto مؤلف Dernières années de Karl Marx ، ما بين1881 و1883.(MEDIAPART.29 Août 2023)، و هو الذي اختار هذا العنوان : « La pensée du vieux Marx »

يقول)) : Marcello منذ زمن طويل وضع باحثون كثر في مخططهم الأول كتابات "ماركس الشاب"، في حين أن الحرب العالمية الثانية خلقت قلقا شديدا بخصوص البربريات والنازية والفاشية، و حظي موضوع سلوك الفرد في المجتمع بأهمية وازنة، فما كان من احتفاء الفلسفة بماركس إلا أن أخذ يتواتر بسائر أوربا، وكانت قوة هذه الظاهرة استثنائية في فرنسا حيث لوحظ انتشار واسع همّ دراسة كتابات ماركس الأولى:المخطوطات الاقتصادية والفلسفية، الإيديولوجية الألمانية.. جادل Henri Lefebvre بأن تمثلهم كان هو"الحدث الفلسفيّ الحاسم"..في هذا السياق كثير التغير، الممتد إلى الستينيات من القرن الماضي(1960)، سعى غيرُ واحد من الكتاب مختلفي الأصول الثقافية والسياسية إلى تركيب فلسفيّ يحضن الماركسية والهيجيلية والوجودية والفكر المسيحيّ.لقد ظن العديد من كتاب السيرة خطأ أن Marx عدل عن فكرة إكمال عمله ولم يبحثوا في الأرشيف ليروا جيدا ما فعله حقيقة، خلال هذه الفترة)).

وعن سؤال:"لماذا اهتممت بالبحث في أواخر حياة ماركس، ؟، أجاب Musto قائلا:((إن أحد الأسباب التي سوّغت بحثي هذا، هو أن أعارض التمثلات السيئة حول Marx باعتباره مؤلفا أوربيّ التمركز، اقتصاديا يختزل كل شيء في الصراع الطبقيّ..وغني عن البيان أن أولئك الذين يدافعون عن هذه الأطروحة لم يقرأوا قط Marx..أوهم مازالوا متمسكين بالتفسيرات الآلية التي سادت الكتب المدرسية الماركسية، اللينينية المقروءة في شبابهم..)) ، حجته في دفاعه أن Marx أجرى تحقيقات، و أنجز بحوثا مكثفة خصّت مجتمعات غير أوربية، بل إنه تحدث ، دائما، بشكل لا لبس فيه، ضد ويلات الاستعمار..فلما كتب عن الحكم البريطانيّ في الهند، ذهب إلى أن المستعمرين الإنجليز((لم يتمكنوا إلا من تدمير الزراعة المحلية ومضاعفة عدد المجاعات وكثافتها.)).وانتبه Marx في أواخره إلى أن التطور الذي عرفته الرأسمالية في أكثر من مكان ، لم يك شرطا من الشروط الداعية إلى الثورة، وربما يبدأ خارج أوربا، حيث ((تختلف مرونة النظرية الماركسية "القدرة على التشوُه دون كسر"، كثيرا عن مواقف بعض مريديه المخلصين وتساهم في موجة الاهتمام الجديدة بنظرياته، من البرازيل إلى آسيا..))

ولم يفت الباحث أن يحدد أخطر عوائق التذييل والتكملة، لدى Marx ، فإذا هي: تدهور صحته، صرامة منهجه (طريقته)، نقده الذاتيّ، و رغبته في تعميق معارفه حول النمو الاقتصاديّ في روسيا والولايات المتحدة، و ما يتطلبه ذلك من بذل قصارى الجهود.. هكذا يرصد Musto القضايا التي بأرت اهتمامات Marx محاولا تفنيد حجج الخصوم المناوئين.ولعل أهمها:

- قضية الإيكولوجيا:علاقة الإنسان بالبيئة..
- قضية الهجرة، و بخاصة هجرة الصينيين، التي أفرزت تيارات تعاديهم Antichinois بدعوى أنهم سيجوّعون البروليتاريين البيض ...ils vont affamer les prolétaires blancs
- قضية نقد الفكر القوميّ...
- قضية الحرية الفردية...
- قضية تحرر النوع L' émancipation de genre.

×وماذا بعد ؟:

هل سيواصل الشاكون والمشككون التنكر لحقيقة Marx، المعلّم الذي لا يهدأ ولا يستكين؟!، يقول المستجوبُ خاتما استجوابه:((ما يزال لدى Marx الكثير مما يعلمناه، و تساعدنا المرحلة الأخيرة من حياته الثقافية على فهم كم هو ضروريّ التفكير ثانية في بديل الرأسمالية، و هذا أكثر استعجالا، اليوم، منه في عصره.)).إننا إلى مثل هذه البحوث والإضاءات أحوج، وليس إلى "النبش" في حياة هذا المفكر أو ذاك، نحو ما كتب زيد خلدون جميل، في مقاله الإلكترونيّ(("جوانب غريبة من حياة"فيلسوف الشيوعية "كارل ماركس".21 أغسطس2023.)).وقد أزعم أن على القراءة وإعادة القراءة: تعددية القراءات les lectures plurielles أن تمسيا طقسا يوميا لا يجوز خرقه، و حسبي سلوك ثلاثيّ هو:

×سلوك ابن سينا حين قال:"قرأت كتاب أرسطو"ما بعد الطبيعة"، أربعين مرة ولم أظفر بشيء حتى وقع في يدي كتاب الفارابيّ"في أغراض ما بعد الطبيعة."

×سلوك Eco المعترف بأنه قرأ نصا واحدا مئتي(200) مرة.

×سلوكTodorov، الذي صرح فيه بأن القراءة الثانية إبداع ثانٍ.

ومن البداهات أن أية قراءة لاتطابق غيرها من القراءات، لاسيما بالنسبة إلى النصوص الولود..وتمنيت في مساهمة سابقة ضرورة تعدد قراءات النصوص الأدبيةملتمسا أن يتحول الكائن القارئ le lecteur، إلى كائن قرّاء Liseur.

وللمغرمين بمهارة المقارنة أن يقارنوا بين:مضمون نص الاستجواب المشار إليه، والنص الإنجليزيّWAS MARX RIGHT AFTER ALL:" هل كان ماركس محقا في آخر المطاف؟، المنشور في المجلة الألمانية (22يناير2013)DER SPIEGEL.

استنتاج:ماركس المتعدد، الذي لم أك أعرفه:إنه جمع بصيغة المفرد-إذا سمح لي الشاعر/الناقد أدونيس بتعديل صيغة أحد عناوينه-، هو كذلك لأنه كان مصب الروافد المختلفة، باللغات الأوربية، واللغة الروسية.وقد استوى في مرجعياته"العالميّ"، و"الأدبّي"، و "السياسيّ"، و "الفنيّ"..إن لم أقل إنه اجتمع فيه ما تفرق في غيره.ويتضح بلا أدنى مواربة، مما كتبه كُتاب السيرة عن المعلم Marx ، الاستثنائيّ أنه عاش قرّاءً ، لم تفته شاردة، ولا واردة، لاسيما تلك المثارة في الآثار الخالدة، المخلّدة مؤلفيها، نظيرالإنجليزيّ شكسبير، بالزاك، جوتيه، غوغول، بوشكين، والقائمة طويلة جدا، يخطئها العد.والمدهش، المُغرب أن هذا المعلم حفظ عن ظهر قلب بعض المؤلفات، لذلك يبدو تجريا وتعسفا اختزال بؤر اهتمامه في الاقتصاد السياسيّ، و يذكر أحدهم أن إنجليزيا شاكسMarx ، و ماكسه، فما كان من رفيقEngels إلا أن استكثر على الإنجليز الإجادة في الموسيقى، كما أجاد الموسيقيون الألمان، الذين حققوا أكثر من موطئ قدم في العالم برمته (السمفونيات تمثيلا لا حصرا)

×في سبيل الختم:أدعو من تبقى من الماركسيين العرب إلى إعادة اكتشافMarx المثقف الكونيّ، الشموليّ، بدل "التحصن" في المسكوكات المدرسية.

تلكم كانت ملاحظات حولMarx tardif، فيها حاجة إلى تعميق، قد أنجزه لاحقا، أو يتفضل أحد الأقلام بإنجازه إن أسعفني/أسعفه الزمن.

أكتوبر 2023

ثقافة التغيير

الثقافة الحقيقية انخراط ممارِس

نورالدين موعابيد

يقول شاعر معرة النعمان:

ولما رأيت الجهل في الناس فاشيا
تجاهلت حتى ظن أني جاهل

قد نتفهم سيكولوجية الشاعر المعريّ،و سوسيولوجيته اللتين أملتا عليه هذا البيت الشعريّ،من لاميته المشهورة،لكنه حُقّ لنا أن نتساءل عن : فاعلية مقوله،و مدى راهنية نسيجه الدلاليّ.لا جرم أن الصيغة الصرفية"تفاعل"،الموظفة من قبل ألي العلاء،صيغة دالة دلالة صارخة،شفافة،على أن التجاهل،هنا،ليس سوى استراتيجية ارتكن إليها،باعتبارها ردة فعل واعية،إذ نخرت لوح الناس سوسة الجهل،هذا الجهل الذي حذر من مغبة الارتماء في أحضانه الشاعر ابن كلثوم،منذ العصر الأدبيّ،العربيّ،الجاهليّ،حين قال في معلقته النونية:

ألا لا يجهلن أحد علينا
فنجهل فوق جهل الجاهلينا

بمعنى أن قوم الشاعر ذوو نخوة وشهامة،يأبون الاستفزاز،و لا يستسيغونه،كائنا ما كان مصدره،كما يُستشفّ من "أحد"،الدال على أبعاد استغراقية يتعذر حصر آفاقها.

ومهما يك أمر التجاهل ،فإن من مترتباته البئيسة،المقيتة تعطيل فاعليات الإنسان،و ربما الزج به في أتون الاكتئاب،و تنور العدمية،فإذا هو لا الماء لديه،و لا الهواء،و لا الدواء.و هو عند بعضهم"اللامبالاة" التي ربما تضخمت لتغدو "فنا"،أو "نظرية"...وفي هذا ما فيه من التنطع والتعسف،لأن النظرية هي مجموعة من المبادئ،المصوغة صوغا منطقيا،يتيح ربط المقدمات بالنتائج. وقل الرد نفسه بالنسبة إلى فنيته المزعومة،بما أن الفن وليد :

×رهافة الحس..

×جمالية الذائقة الراقية..

×الإمتاع والإقناع..

ومما يستشهد به النحاة في النعت الذي يكون جملة،بعد تأويل معرفة بنكرة:

ولقد أمر على اللئيم يسبني
فمضيت ثُمت قلت لا يعنيني

تبدو حكمة هذا البيت الشعريّ ناضحة،طافحة،ترفض مبدأ الإساءة بالإساءة(المعاملة بالمثل)،أو "رد الصاع صاعين"،إلا أن التمادي في التجاهل،من باب التسامح،ربما أمسى جبنا يخدش الكرامة ويُذلها..و يتناص وبيتا آخر ،هو:

إذا نطق السفيه فلا تجبه
فخير من إجابته السكوت..

هكذا نخلص ،بعد هذه السطور العجلى،إلى أن تجاهل الواقع الذي يمور بالتفاوت الطبقيّ الصارخ،و درء خوض الصراع فيه بجدية،أكبر سالبية يمكن أن يمارسها الإنسان المعاصر مبقيا دار لقمان على حالها،فلا يحرك الماء الآسن،و تلك هروبيته وتخاذليته،اللتان يندى لهما الجبين،إن كان يمتلك جبينا أصلا.

إن الإبحار ،الموغل في التجاهل واللامبلاة هو انسحاب الإنسان من فضاء النضال الممتد حتى النخاع ،الذي يقتضي-فيما يقتضيه-أن يتحمل ذلك الكائن البشريّ مسؤولياته التاريخية،و الحضارية..وعليه أن يبرح كهوفه المظلمة في الغلس،التي يتوهم أن بوسعها أن تحصنه ضد الارتعاشات والرجات المجتمعية..و كم هو سخيف،سمج ادعاء أن التجاهل حق شخصيّ(حرية شخصية).!!!

شتنبر 2023

تستضيف جريدة النهج الديمقراطي في هذا العدد الذي خصص ملفه الانعكاسات الوخيمة لتسليع الخدمات العمومية على أوضاع الجماهير الشعبية الكادحة ، الرفيق الحو قيبوش عضو المكتب الجامعي للجامعة الوطنية للماء الصالح للشرب المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل لنحاوره حول "مشروع القانون المتعلق بإحداث شركات جهوية متعددة الخدمات" والهدف من وراء سن هذا القانون وانعكاساته سواء على الشغيلة بالقطاع أو على المواطن المستهلك لهذه المادة الحيوية وموقف النقابة من هدا القانون....

1 - ما هو في نظركم السياق الذي جاء فيه "مشروع القانون المتعلق بإحداث شركات جهوية متعددة الخدمات" وما الهدف من وراء سن هذا القانون؟

إن مشروع إعادة هيكلة مرفق توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل، يندرج ضمن مخططات الدولة الرامية إلى تفويت المرفق العمومي إلى القطاع الخاص التي نهجتها ومررت العشرات من المخططات منذ تسعينيات القرن الماضي.

ويعتبر خلق الشركات الجهوية متعددة الخدمات التي سيعهد إليها تدبير مرفق التوزيع في مختلف جهات البلاد الإثني عشرة بناء على المذكرة التفاهمية الموقعة في تاريخ 29/07/2021 بين الدولة (وزارة الداخلية – وزارة الاقتصاد والمالية – وزارة الطاقة والمعادن والبيئة) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، في غياب أي دراسات أو تقارير وطنية حول انعكاسات هذا المشروع على المرفق العمومي وعلى العاملين به وعلى عموم المواطنين، يشكل خطرا حقيقيا على أهم المجالات الاستراتيجية والحيوية (الماء والكهرباء) وعلى الأمن المائي والطاقي بالبلاد.

ويبقى الهدف الرئيسي من سن القانون 83.21 المحدث للشركات الجهوية، رغم وجود عدة قوانين أخرى لخلق هذه الشركات على شكل شركة مساهمة S.A مثل القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية 113.14 – 111.14 وكذا القانون 40.09 المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، الهدف منه هو إضفاء الشرعية على عملية نزع الاختصاص من الجماعات الترابية في تدبير مرفق الماء والكهرباء والتطهير السائل الذي يعتبر من الاختصاصات الذاتية للجماعات الترابية طبقا لمقتضيات المادة 83 من القانون التنظيمي رقم 113.14. كما أن إخضاع هذه الشركات لأحكام القانون 17.95 المتعلق بالشركات المساهمة S.A يوضح بالملموس أن مصير هذه الشركات هو القطاع الخاص، على اعتبار أن هذا القانون يسمح بتفويت وبيع الأسهم من أشخاص اعتبارية خاضعة للقانون العام إلى أشخاص اعتبارية أو ذاتية خاضعة للقانون الخاص. وهنا تكمن خطورة هذا القانون.

2 الحق في الماء تنص عليه المواثيق الدولية بما فيها التي صادقت عليها الدولة المغربية. ألا يشكل هذا القانون مساسا بحق المواطن في الماء وكيف ذلك؟

لقد عرفت تجربة الدولة في تدبير قطاع توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائلعبر الخواص عدة مشاكل أو إكراهات. تطرق إليها تقرير المجلس الأعلى للحسابات في تقريره حول التدبير المفوض للمرافق العامة. ويندرج هذا المشروع المتعلق بالشراكة الجمعوية ضمن شكل من أشكال التدبير المفوض.

إن إعادة هيكلة قطاع توزير الماء والكهرباء والتطهير السائل عبر الشركات الجهوية متعددة الخدمات سيفرز عدة إشكالات تهم الأعوان من جهة نظرا لاختلاف وتباين أنظمتهم الأساسية التي يخضعون لها ومكتسباتهم الأجرية والاجتماعية والإدارية، ويتعلق الأمر بالمستخدمين المنحدرين من الوكالات المستقلة للتوزيع الإثنى عشر، ومستخدمي قطاع الكهرباء بالمكتب الوطني وكذا مستخدمي قطاع الماء بالإضافة إلى مستخدمي الشركات الخاصة (ريضال، ليدك، أماندييس) وبعض موظفو الجماعات الترابية، ومن جهة أخرى سيكون له وقع سلبي على القطاع وعلى عموم المواطنين على مستوى تعرفة بيع الماء التي كانت تعتمد على تآزر وتضامن الجهات فيما بينها مما يمكن من اعتماد تعرفة اجتماعية موحدة.

كما أن هذا التغيير الهيكلي سيفرز على المدى القريب والمتوسط حل لوكالات التوزيع وتجريد المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من مهام التوزيع واقتصار مهامه على الإنتاج والنقل مما سيؤثر على توازناته المالية ودفعه إلى الإفلاس. ولا بد هنا أن ننوه بتجربة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالات المستقلة للتوزيع على مدى عقود من الزمن بخصوص توزيع الماء حيث بلغت نسبة الولوج بالوسط الحضري 100%، فيما وصلت نسبة الولوج في الوسط القروي إلى 98.2%، ورغم العراقيل الكبيرة التي يعرفها المكتب بتدبيره للماء والتطهير تؤثر بشكل كبير على ماليته من مشكل متأخرات الديون لصالحه عن وكالات التوزيع والإدارات العمومية والجماعات المحلية، وكذا متأخرات الاستحقاق عن ضريبة القيمة المضافة التي بذمة الدولة للمكتب.

ومن هذا المنطلق فإننا في الجامعة الوطنية للماء الصالح للشرب المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، ندق ناقوس الخطر في وقت وظرفية لا يحتمل فيها الخطأ أو المقامرة بالأمن المائي لبلادنا بالتحرير الكلي للتوزيع وخضوعه للسوق الحر الذي يعتبر الخدمات العمومية كسلعة والمواطن كزبون والمستخدم كوسيلة عمل ويستهدف الربح على حساب المصلحة العامة والقدرة الشرائية للمواطنين خاصة في ظل هذه الظرفية المرتبطة بالتغيرات المناخية التي تستدعي الحفاظ على وضع مستقر وأمن مائي وسيادي في عذا المجال الحيوي والاستراتيجي حفاظا على الحق في الماء للجميع وخاصة للفئات الضعيفة والهشة.

وهنا، لا يفوتنا أن نذكر بملف "شركة سامير" حينما قررت الدولة خوصصتها سنة 1996 بهدف تطوير وتنمية إنتاجية نشاطها الاقتصادي بفتح رأسمالها للعموم والمستثمرين، غير أن العكس هو الذي حصل، حيث أدخلت المصفاة في سلسلة من الأزمات المالية والتدبيرية، أدى إلى توقف إنتاجها في غشت 2015. وقد ظهرت أهميتها بالملموس سنة 2022، حيث في غيابها لم يتم التحكم في الارتفاع المهول لأسعار المحروقات التي بلغت مستويات قياسية لم يشهدها المغرب من قبل وطفت إلى السطح أزمة حقيقية بقطاع المحروقات أثرت على كل القطاعات بشكل سلبي. ولذلك لا نريد تكرار نفس التجربة بقطاع الماء الذي هو أساس الحياة.

3 هل تم إشراك الجامعة الوطنية للماء الصالح للشرب، باعتبارها النقابة الأكثر تمثيلية بقطاع الماء، بخصوص هذا المشروع ؟ وما هي الخطوات التي قمتم بها للتصدي ومواجهة هذا المخطط ؟

كما أسلفت الذكر أن مشروع إعادة هيكلة مرفق التوزيع يهم جميع شرائح المجتمع المغربي، لهذا يجب فتح نقاش مجتمعي وعمومي، وإشراك كافة المتدخلين وفي مقدمتهم الشركاء الاجتماعيين حول إعادة النظر في السياسات العمومية بالإضافة إلى الفاعلين السياسيين والهيآت الحقوقية والمدنية. إلا أن العكس هو الذي حصل، حيث لم يحظ هذا المشروع بحقه في النقاش العمومي.

فجامعتنا هي الأخرى، لم يتم إشراكها إشراكا فعليا في هذا المشروع، بل اكتفت وزارة الداخلية باستدعائها يوم 30/09/2021 بمقر المديرية العامة للجماعات الترابية وبخصوص الوزارات المعنية الأخرى وكذا ممثلين عن الإدارة العامة للمكتب الوطني للكهرباء، من أجل إخبارنا وإطلاعنا على هذا المشروع بواسطة عرض ألقاه المدير العام للشبكات العمومية المحلية، وفي الأخير طلب من الجامعة إعداد مشروع اتفاق يتضمن جميع الحقوق والمكتسبات لشغيلة قطاع الماء بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب. مع العلم أنه لم يتم إمداد الجامعة بأية وثيقة أو معطيات أو مستندات رسمية حول هذا المشروع.

فبالموازاة مع الاشتغال على مشروع الاتفاقية الإطار، سطرت الجامعة الوطنية للماء الصالح للشرب برنامجا متنوعا لمواجهة والتصدي لهذا المشروع على عدة مستويات أهمها:

- مراسلة الجامعة لوزارة الداخلية وكل الوزارات المعنية بخصوص مقترحات الجامعة حول الضمانات القانونية لحماية الحقوق والمكتسبات لمستخدمي قطاع الماء والحفاظ على عمومية القطاع منذ تسريب مسودة مشروع القانون الخاص بالشركات الجهوية.

- مراسلة الجامعة لمجموع رؤساء الجهات الإثنى عشر.

- التواصل مع الرأي العام الوطني من خلال عدة منابر إعلامية المكتوبة منها أو الإلكترونية وعبر قنوات التواصل الاجتماعي للتعريف بالمخطط وأهدافه.

- مبادرة الجامعة الوطنية للماء الصالح للشرب بالتنسيق مع كل النقابات العاملة داخل قطاع الماء، وكذا النقابات العاملة داخل قطاع الكهرباء ووكالات التوزيع.

- إصدار مجموعة من البلاغات والبيانات للراي العام الوطني.

وعلى المستوى التشريعي، قمت جامعتنا بعدة لقاءات مع فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجلس المستشارين من أجل الترافع حول مقترح تعديلات في القانون 83.21 التي تم إعدادها، أثناء المناقشة العامة في الغرفة الثانية. كما تم التواصل مع مجموعة من الفرق البرلمانية بمجلس النواب حيث تم مدهم بكل الوثائق والمعطيات التي تهم موقف الجامعة من المشروع.

كما أعدت جامعتنا خلال مدة تقرب الستة أشهر مشروع اتفاقية إطار جامع ومانع ومتكامل قائم على المبادئ العامة والمرتكزات الجوهرية التالية:

- تضمين الاتفاقية الإطار والتنصيص عليها في القانون المحدث للشركات.

- الحفاظ على عمومية القطاع وضمان الحق في الماء للجميع. >>>

التتمة ص 16

الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب
بيان حول القمة السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

ستنعقد، كما هو معلوم، القمة السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي هذه السنة في مدينة مراكش بمشاركة الكيان الصهيوني المجرم الذي يعمل ليل نهار على تشريد الشعب الفلسطيني ومحو هويته والإجهاز على حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس على كامل التراب الفلسطيني.

إن هذه المؤسسات المالية المانحة تعتبر عن حق من أخطر الأدوات في يد الإمبريالية الغربية إلى جانب منظمة التجارة العالمية وحلف الشمال الأطلسي، من خلال سياساتها المملاة على شعوب العالم ومن بينها المغرب.

فقد أغرقت بلادنا في الديون، لدرجة أصبحت الدولة تقترض لتأدية فوائد القروض السابقة، والتي تعتبر في معظمها ديونا كريهة لم توظف إطلاقا في مصلحة شعبنا، وقد أدت هذه السياسات الإجرامية إلى تفشي الفقر والهشاشة والحاجة والأمراض وغلاء الأسعار وضرب القدرة الشرائية عكس ما يدعيه البنك الدولي تماما.

كما استعملت أملاءاتها لتفكيك التشريعات الاجتماعية والقضاء على القطاع العمومي خصوصا قطاعي الصحة والتعليم وتقديمهما للخواص بدعوى الحد من كتلة الأجور، كما عملت على تسليع كل الخدمات والإجهاز على الأمن الطاقي والسيادة الغذائية لبلادنا خصوصا بعد تخريب شركة لاسامير وفي ظل ما خلفه مخطط الجيل الأخضر الذي يندرج ضمن نفس المنظور، منظور الرأسمالية المتوحشة. وبفعل هذه السياسات تم إلحاق أفدح الأضرار بالطبيعة والمناخ على نطاق واسع، ولعل ما تعيشه بلادنا وبلدان عديدة من جفاف وتصحر وفيضانات وغيرها من الكوارث التي باتت تشكل مخاطر حقيقية على الحياة على كوكبنا لمثال واضح على ذلك.

لذا فان الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب إذ تعبر عن رفضها لهذه القمة انطلاقا من مبادئها الرافضة للاستبداد والإمبريالية والرأسمالية المتوحشة والصهيونية والتلوث وتخريب الطبيعة بشكل عام وغيرها من المرتكزات والأهداف، وإذ تعبر عن دعمها لكل الأشكال النضالية لمناهضة قمة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمراكش وكذا مشاركة الكيان الصهيوني فيها، فإنها تدعو جميع الإطارات المناضلة، السياسية والنقابية والجمعوية، إلى إنجاح كل فعالياتها المتنوعة وعلى رأسها المسيرة الشعبية ليوم الأحد 15 أكتوبر 2023.

السكرتارية الوطنية

3 أكتوبر 2023.

حزب النهج الديمقراطي العمالي
الحزب الاشتراكي الموحد
حزب فدرالية اليسارالديمقراطي
جمعية شموع للمساواة
الهيئة المغربية لحقوق الإنسان
الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
الجمعية المغربية لتربية الشبيبة
الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي FNE
جمعية المواهب للتربية الاجتماعية
الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي(إ.م.ش)
العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان

تتمة: الحوار مع ضيف العدد

>>> – الحفاظ على المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب كمؤسسة عمومية رائدة

– الحفاظ على جميع الحقوق والمكتسبات المتضمنة في القانون الأساسي ومذكرات المصلحة وكل الاتفاقات الحاصلة مع الجامعة.

– وضعية المستخدمون بالشركات: الوضع رهن الإشارة.

كما خصصت الجامعة محورا داخل مشروع الاتفاقية على شكل مرافعة للتعبير عن موقفها الراسخ على رفض الشركات الجهوية بالصيغة الحالية، ودفاعها عن المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وهو المؤهل لقيادة المرحلة في إطار هيكل تنظيمي جديد واحتوائه لوكالات التوزيع والشركات الجهوية تحت مظلة المكتب وجعله الفاعل والمتدخل الوحيد في هذا المجال.

هذا المشروع الاتفاقية الذي يتضمن موقف الجامعة من الشركات الجهوية وطريقة نقل المستخدمين وملفها المطلبي الاستثنائي والاستعجالي، تم توزيعه على جميع الوزارات المعنية والإدارة العامة للمكتب خلال اجتماع بمقر الإدارة العامة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وهو بمثابة أرضية للتفاوض حول مضامينه. إلا أن وزارة الداخلية صاحبة المشروع أغلقت باب التفاوض، وكان جوابها هو اتفاقية إطار من إعدادها بشكل فردي ومطالبة الجامعة بالتوقيع، في الوقت الذي لا يمكن للجامعة تغيير موقفها من المشروع خصوصا بعد دخول القانون 83.21 حيز التنفيذ .

3 ما السبيل في نظركم لدعم النضالات التي تخوضون من أجل إسقاط هذا القانون أو على الأقل للحد من تداعياته ؟

إن السرعة التي تم بها تمرير القانون 83.21 المتعلق بالشركات الجهوية بدء من مجلس الحكومة مرورا بالبرلمان بغرفتيه ونشره في الجريدة الرسمية عدد 7213 ودخوله حيز التنفيذ منذ 12 يوليوز 2023 في غياب نقاش عمومي واسع ودون إشراك المتدخلين المعنيين وفي مقدمتهم الشركاء الاجتماعيين، يؤكد عزم الدولة في تحرير هذا القطاع. والخطوة المقبلة بعد دخول القانون حيز التنفيذ هي تأسيس الشركات تدريجيا على مستوى كل جهة ثم المرور إلى مرحلة توقيع عقد التدبير وذلك يتطلب صدور عدد من القرارات والمراسيم التي ستوضح نموذج العقد ودفتر التحملات من طرف وزارة الداخلية.

أما على مستوى النضال الميداني، فالجامعة الوطنية للماء الصالح للشرب المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل بتنسيق مع النقابة الوطنية لمستخدمي قطاع الماء المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، خاضت عدة معارك نضالية أمام البرلمان يوم الجلسة العامة للتصويت على مشروع القانون، وكذلك وقفة احتجاجية أمام المديرية الجهوية للشرق بوجدة، ثم وقفة احتجاجية أمام المديرية الجهوية بأكادير التي تلقت تعاطفا واسعا من قبل بعض القوى الحية بالبلاد من أحزاب وجمعيات حقوقية ومدنية.

إن المطلوب اليوم هو كيفية توحيد النضالات وتعبئة كل الطاقات المناضلة، لأن الوحدة النضالية هي الحل ولا بديل عنها لمواجهة كل أشكال الهجوم على مكتسبات الشعب المغربي ولتغيير موازين القوى لصالح الطبقات المقهورة.

إننا اليوم نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى فعل نضالي ديمقراطي وموحد أولا على مستوى القطاع وذلك عبر مشاركة القواعد في اتخاذ القرار وتفعيل الديمقراطية الداخلية وتسطير برنامج نضالي طموح يرقى لمستوى المطالب المطروحة. وعلينا البحث عن آليات جديدة وفعالة لاستعادة الزخم النضالي عبر إشراك جميع القوى المناضلة إلى جانب الطبقات المسحوقة في أفق تشكيل جبهة ديمقراطية تخدم مصالح الطبقة العاملة وعموم المضطهدين، بالإضافة إلى اعتماد إعلام بديل يفضح كل السياسات العمومية وانعكاساتها على عموم المواطنين.

من وحي الأحداث

نجاح المعركة يبدأ من نقطة تحصين الذات

الحبيب التيتي

كانت أولى تباشير النصر الاستراتيجي الذي دشنه طوفان الأقصى هو فشل الأجهزة الاستخباراتية الصهيونية في التقاط مؤشرات بداية المعركة وساعة انطلاقها ومكانها. كل المعارك تبدأ بالتحضير لها وإذا أنجز ذلك التحضير بعيدا عن عين وأذن العدو كلما توفرت شروط المباغتة وشل حركته وإبطال سرعة رد فعله فما بالك حرمانه من الاستعداد المسبق وانتظار الهجوم أو المسارعة إلى إجهاضه بالضربة الاستباقية كما حصل في العديد من المعارك بمنطقتنا أو عبر العالم.

دعونا نقف عند هذه النقطة الأساسية كميزة لمعركة طوفان الأقصى ودلالاتها السياسية والفكرية والتنظيمية. تحقيق هذا المستوى من التحصين يدلل على أن الجيش الذي تم تأسيسه كان يمتاز بروح قتالية عالية وإعداد سياسي وفكري من درجة رفيعة استحال معها نجاح محاولة زعزعة إيمانه بمصير المعركة أو إضعاف عقيدته القتالية. ولقياس مدى قوة ورسوخ هذه القناعات لا بد من الانتباه الى الضغوطات ومحاولة الاختراق السياسي والفكري التي يقوم بها العدو ولن نشك لحظة بان هذا العدو تناسى هذه المهمة او تهور في الاشتغال عليها. لذلك نعتقد بان هذا الجيش تأسس بطريقة احترافية تم بها انتقاء الأبطال والمناضلين الأقوياء والأشداء وعبر إزالة الضعاف او المخترقين الذين استطاع القادة كشفهم وتحييدهم بما يقوي الإرادة والعزيمة ولحمة الجيش رهن الإعداد. أما التحصين التنظيمي فهذه اخطر مهمة وأشرسها، لان العدو يستعمل كل التقنيات وآخر نتائج وتطبيقات العلوم الاستخباراتية والتي لا تتوفر إلا عند البانتاغون والجيش الصهيوني. فإذا كانت الأجهزة الاستخبارات الصهيونية تتباهى بكونها تمتلك اقوي تطبيق للتجسس واختراق الهواتف النقالة بما فيها للرؤساء والملوك فان هذه الأجهزة عجزت على ترصد التواصل الداخلي للجيش الذي نفذ طوفان الأقصى أما عن القبة الحديدية والأسوار المدججة بالكاميرات والمرصودة بالأقمار الاصطناعية فإنها عجزت عن رصد تحركات أعضاء الجيش لما نفذ أولى هجوماته العسكرية.

فما حصل في معركة طوفان الأقصى يعتبر أول واهم انجاز ستكون له انعكاسات ونتائج على بداية قلب موازين القوى بين الجيش الصهيوني وأجهزة الدولة الصهيونية وعلى مستقبل حرب تحرير فلسطين كل فلسطين. هي بداية تحصيل النتائج الهامة وأولها استرجاع القناعة الراسخة بان هزم العدو ملك اليد ويجب الاستعداد لها بتحصين الذات وقطع دابر كل الخونة والعملاء بدون رحمة ولا شفقة.